تصدر عن دائرة الجمارك برأس الخيمة، العدد (2)، ديسمبر- يناير 2021

CUSTOMS Windows
نوافذ جمركية

4.1 مليار درهم
التجارة عبر رأس الخيمة في النصف الأول
تواكب الطفرة الاقتصادية في الإمارة

الصادرات الإماراتية
تحقق نمواً 6%
رغم تداعيات
كوفيد 19

الاتحادية للجمارك
تطلق بوابة
الإمارات الجمركية

مطار رأس الخيمة
يعزز حضور الإمارة
كوجهة جاذبة
للسياحة والتجارة

المملكة العربية السعودية
فرصة استثمارية
لامحدودة

CUSTOMS نوافذ جمركية Windows
تصدر عـن دائـرة الجمـارك بـرأس الخيمـة

المشرف العام الشيخ أحمد بن صقر القاسمي
رئيس التحريـر د. محمد عبدالله المحرزي
هيئة التحرير : غاية بن سعيد بن درويش الشامسي
خولة جاسم خميس السويدي

فريق عمل نيو جينيريشن ميديا
خولة إبراهيم
عبدالعزيز العليوي
زينب شيحـة
ماهر صفي الدين

دائـرة الجمـارك
Customs Department

الرسالة:
حمايـة المجتمـع مـن الممنوعـات وتسـهيل حركـة التجـارة المشـروعة وضمـان اقتصـاد تنافسـي لإمـارة رأس الخيمـة بمـا يُحقـق السـعادة للمتعاملـين.

الرؤيـــة:
إدارة جمركية رائدة في حماية المجتمع، داعمة للاقتصاد التنافسي المستدام بأدوات مبتكرة وشراكات متميزة.

القيـم المؤسسيـــة:
الريـادة: ندعـم بقدراتنـا وكافـة مواردنـا احتـلال مكانـة عالميـة ذات ريـادة في كافـة العمليـات والخدمـات.
الحوكمـة: المسـائلة والشـفافية والنزاهـة سـتكون المعايـير الحاكمـة لجميـع عملياتنـا وعلاقتنـا مـع كافـة المعنيـين.
الابتكار: نعـزز ثقافـة الابتكار في بيئـة العمل وندمـج أدواتـه في كافـة عملياتنـا وانشـطتنا اليوميـة.
السـعادة والإيجابيـة: الحفـاظ علـى بيئـة عمـل تتسـم بالإيجابيـة تعززهـا قـدرات مؤسسـية تتفانـى في إسـعاد المتعاملـين.
الإسـتدامة: التركيـز علـى تحقيـق نتائـج رائـدة تتسـم بالاسـتقرار والاسـتدامة تحركهـا قـدرات مؤسسـية مرنـة ذات كفـاءة وفعاليـة.
التوافـق الإسـتراتيجي: سـنعمل كفريـق واحـد لتحقيـق أهدافنـا بمـا يتماشـى مـع رؤيـة الحكومـة ويضمـن تعزيـز مسـتهدفاتها الإسـتراتيجية.

الأهداف الإستراتيجية :
1. تعزيز المنظومة الأمنية الجمركية لضمان استدامة أمن المجتمع.
2. تطوير العمل الجمركي وزيادة الإيرادات وتعزيز التنافسية.
3. تعزيـز حسـن التصـرف للمـوارد الماليـة والممتلكـات ودعـم توجـه الحكومـة في توفيـر النفقـات وتطبيـق الحوكمـة المؤسسـية.
4. تحقيق نموذج حكومي رائد في استثمار رأس المال البشري والانفتاح على المجتمع.
5. ترسيخ ثقافة الابتكار واستشراف المستقبل بالدائرة.

NewGeneration MEDIA
+971 50 690 0399
+971 7 222 999 5
info@ngmedia.ae

الموضوعـات الـواردة تعبـر عـن رأي كاتبهـا، ولا تمثـل بالضـرورة رأي دائـرة الجمـارك بـرأس الخيمـة. ورغـم الجهـود لتحـري الدقـة، فـإن المجلـة لا تتحمـل مسـؤولية أيـة أخطـاء في المعلومـات الـواردة.

الجمارك .. في مواجهة كورونا

أدت الجمارك دوراً بارزاً وحيوياً خلال جائحة كوفيد – 19 في تمكين الاقتصاد الوطني واستدامة مسيرة التنمية وضمان استمرارية الأعمال وتيسير حركة التجارة وانتقال السلع الضرورية عبر الحدود والتي مرت بالكثير من العقبات جراء الإغلاق في معظم دول العالم.

وانطلاقاً من توجيهات صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة ومتابعة سمو الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي ولي عهد رأس الخيمة رئيس المجلس التنفيذي والشيخ أحمد بن صقر القاسمي رئيس دائرة الجمارك، تضافرت جهود دائرة الجمارك مع جهود حكومة رأس الخيمة والشركاء الإستراتيجيين كافة، للخروج بحزمة من المبادرات والحوافز التي من شأنها التخفيف من وطأة تأثيرات الجائحة على الشركات والمستهلك والاقتصاد المحلي بوجه عام، من خلال التركيزعلى تحقيق السيولة لدى الشركات خلال هذه الفترة وذلك بتأجيل مستحقات الدائرة لدى المتعاملين من 3 إلى 6 أشهر، كما أعادت الدائرة مبالغ التأمين التي تحتفظ بها إلى شركات التخليص والشركات التي تتولى إتمام المعاملات الجمركية بنفسها وغير هذا من المبادرات التي تدعم الشركات والأعمال.

وبفضل إستراتيجيتها ونظرتها المستقبلية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقنية المعلومات الذكية، عززت الدائرة من دور خدماتها الإلكترونية ووفرت أفضل الخدمات والتسهيلات الجمركية للمتعاملين داخل الدولة وخارجها خلال مرحلة العمل عن بُعد، والتي أظهرت قدراتها على الاستمرار في تلبية متطلبات العملاء وفق أعلى معايير الجودة لضمان استمرارية الأعمال وإنجاز المعاملات وتذليل العقبات والعراقيل التي من شأنها أن تؤخر إتمام العمل كما ينبغي.

كما كان للتعاون المستمر بين دائرة جمارك رأس الخيمة والهيئة الاتحادية للجمارك في مختلف مجالات العمل الجمركي لاسيما المتعلق منها بأجهزة التفتيش الجمركي الحديثة وتدريب الكوادر البشرية دوراً بارزاً في تعزيز أمن وسلامة إمارة رأس الخيمة بشكل خاص ودولة الإمارات بشكل عام.

واستكمالاً لنهجنا ورسالتنا سنعمل في جمارك رأس الخيمة على تحقيق الريادة الدائمة في تقديم الخدمات الجمركية الداعمة لمجتمع اقتصادي آمن وفق التشريعات الجمركية والمساهمة في دعم الأمن والاقتصاد من خلال الاستثمار الأمثل للموارد لإعادة رفع مستوى التجارة إلى سابق عهده قبل جائحة كوفيد 19 والعمل معاً على زيادة هذه المستويات دون أي تهاون في تطبيق الإجراءات الاحترازية لحماية مجتمع الإمارة مواطنين ومقيمين، وسنواصل الاستعداد للخمسين من خلال تحفيز الابتكار وتعزيز المبادرات الخلاقة، واعتماد أحدث وأفضل الابتكارات الجمركية لترسيخ المكانة المرموقة لدولة الإمارات على خريطة التجارة العالمية.

رئيس التحرير
د. محمد عبدالله المحرزي
المدير العام لدائرة جمارك رأس الخيمة

12 | 4.1 مليارات درهم التجارة عبر رأس الخيمة في النصف الأول تواكب الطفرة الاقتصادية في الإمارة

تستحوذ الموانئ البحرية في الدولة على نحو 60% من إجمالي حجم مناولة الحاويات والبضائع والمتجهة إلى دول مجلس التعاون، ويعد ميناء صقر أكبر الموانئ البحرية في مجال الشحن بالجملة في منطقة الشرق الأوسط.

16 | الاتحادية للجمارك تطلق بوابة الإمارات الجمركية

تهدف البوابة إلى تمكين الشركاء والمستخدمين من إنجاز العمليات والمهام في أسرع وقت ممكن.

18 | الصادرات الإماراتية تحقق نمواً 6%

خلال الفترة الممتدة من يناير إلى أغسطس 2020، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

26 | مطار رأس الخيمة .. يعزز حضور الإمارة كوجهة جاذبة للسياحة والتجارة

نظرًا لموقعه الاستراتيجي وجد المسافرون مطار رأس الخيمة وجهة توقف هادئة وجذابة.

28 | المملكة العربية السعودية.. فرص استثمارية لامحدودة

تصنف المملكة كواحدة من أقوى الاقتصادات في العالم، حيث تحتل المرتبة السابعة بين مجموعة دول العشرين.

06 | 15.7 ألف ضبطية مخدرات في 5 سنوات

51%نسبة الضبطيات من مخدر حبوب الكبتاجون بما يعادل 1.4 طن.

24 | دور الجمارك في حماية حقوق الملكية الفكرية

الجمارك هي خط الدفاع الأول للملكية الفكرية بدورها الرقابي في عمليات الاستيراد والتصدير.

38 | 463.3 مليون درهم

قيمة الرسوم الجمركية المحولة بين دول التعاون في النصف الأول من 2020

للدعم والاستفسار عبر مراكز العمليات بدائرة الجمارك برأس الخيمة

جمرك ميناء رأس الخيمة

RAK PORT- OPERATION

+971 50 9966528
+971 7 2333 733
Ext. 292
info.rakport@customs.rak.ae

جمرك ميناء صقر

SAQR PORT- OPERATION

+971 50 9966371
+971 7 2333 733
Ext. 444 - 444 - 446 - 447
info.saqrport@customs.rak.ae

جمرك المطـار

AIRPORT- OPERATION

+971 50 9966847
+971 7 2333 733
Ext. 542
info.airport@customs.rak.ae

جمرك المناطق الحرة الجنوبية

SOUTH FZ CUSTOMS

+971 50 9966548
+971 7 2333 733
Ext. 528
info.southfz@customs.rak.ae

جمرك البريـــد

POST OFFICE- OPERATION

+971 56 4020478
+971 7 2333 733
Ext. 401
info.emiratesposts@customs.rak.ae

جمرك المناطق الحرة الشمالية

NORTH FZ CUSTOMS

+971 50 9966257
+971 7 2333 733
Ext. 465 - 466
info.northfz@customs.rak.ae

جمرك المنطقة الحرة بالغيل

ALGHAIL FZ CUSTOMS

+971 50 9966317
+971 7 2333 733
Ext. 482 - 483
info.alghailfz@customs.rak.ae

جمرك الدارة

AL DARA CUSTOMS

+971 50 9966183
+971 7 2333 733
Ext. 424
info.darah@customs.rak.ae

جمرك ميناء الجزيرة الحمراء

ALJAZEERA PORT

+971 50 9966249
+971 7 2333 733
Ext. 504
info.ajp@customs.rak.ae

WWW.RAKCUSTOMS.RAK.AE

أطلقت دائرة جمارك رأس الخيمة موقعها الالكتروني الجديد ليتماشى مع احتياجات وتطلعات الجمهور، وتجسيدا لأهدافها الاستراتيجية وحرصها على تحقيق التواصل الفعال مع الجمهور

15.7 ألف ضبطية مخدرات في 5 سنوات

حققت الهيئة الاتحادية للجمارك ودوائر الجمارك المحلية نمواً كبيراً في عدد ضبطيات المواد المخدرة في المنافذ الحدودية خلال السنوات الخمس الماضية (2105 – 2019).وأشارت إحصائيات الهيئة إلى ارتفاع عدد تلك الضبطيات إلى أكثر من 15 ألف و764 ضبطية خلال تلك الفترة بمعدل 16 ضبطية في المتوسط يومياً، وقد أسفرت جهود الهيئة ودوائر الجمارك المحلية، بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجهات الأمنية ذات العلاقة، عن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الجمارك في مؤشر زيادة نسبة ضبطيات المخدرات على مستوى الدولة من 33% في عام 2018 إلى 39% في عام 2019.

وفقاً لقاعدة البيانات الإحصائية بالهيئة، ارتفعت كمية المخدرات التي تم ضبطها بواسطة قطاع الجمارك في الدولة في عام 2019 وحده لتصل إلى حوالي 2.1 طن من المواد المخدرة.

وقال معالي علي سعيد مطر النيادي، مفوض الجمارك رئيس الهيئة الاتحادية للجمارك، إن قطاع الجمارك في الدولة والعالم يواجه مجموعة من المتغيرات والتحديات المتصاعدة على الصعيد الأمني والاقتصادي والتجاري، نتيجة التطورات الأمنية والاقتصادية في المنطقة والعالم.

وأضاف معاليه قائلاً: "تعكس هذه الأرقام والمؤشرات مدى خطورة عمليات الاستهداف التي تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة لأبناء المجتمع الإماراتي، كما أنها تعكس في الوقت ذاته مدى يقظة قطاع الجمارك بالدولة وأهمية الدور الكبير الذي يقوم به في مكافحة تهريب المخدرات".

وأشار معاليه إلى أنه في ظل توجيهات وحرص القيادة الرشيدة على استمرار تلك اليقظة ورفع مستوى كفاءة رجال الجمارك في المنافذ الحدودية نتوقع تراجعاً ملحوظاً في عمليات تهريب المخدرات عبر منافذ الدولة خلال الفترة المقبلة بعد نجاح قطاع الجمارك في ترسيخ مفهوم الردع الجمركي عبر تكثيف عمليات ضبط المخدرات وتطبيق مبادرات وآليات جديدة تحقق هذا الهدف.

51 %
نسبة الضبطيات من مخدر حبوب الكبتاجون بما يعادل 1.4 طن

19 %
نسبة مخدر الكريستال المخدر والذي جاء في المركز الثاني بوزن 492 ألف جرام

أمن المجتمع

وأوضح معالي علي سعيد النيادي أن الهيئة ودوائر الجمارك المحلية اتخذت من حماية أمن المجتمع هدفاً استراتيجياً رئيسياً لقطاع الجمارك في الدولة، ومنحت هذه المهمة أولية كبيرة في ظل المخاطر المتزايدة، التزاماً بدورها الوطني وإيماناً منها بالضرر البالغ للمخدرات على أمن وصحة المجتمع والمواطن، وقناعة منها بدورها الهام في مواجهة تلك الجريمة المنظمة وحماية أمن المجتمع واستقراره بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في الدولة.

وأشارت البيانات الإحصائية للهيئة إلى أن إجمالي عدد ضبطيات المخدرات التي تم تنفيذها بواسطة قطاع الجمارك في الدولة في عام 2019 وحده بلغ 4451 ضبطية مقارنة بـ 3332 ضبطية في العام السابق، بوزن إجمالي 2.1 طناً، مما يعكس مدى تطور الجهود المبذولة من قبل جمارك الدولة في مجال مكافحة تهريب المخدرات.

نوعية الضبطيات

وفيما يتعلق بنوعية الضبطيات، كشفت البيانات الإحصائية للهيئة أن ضبطيات حبوب الكبتاجون جاءت في مقدمة ضبطيات قطاع الجمارك من المخدرات لعام 2019 من حيث الوزن بنسبة 51% من إجمالي وزن الضبطيات بما يعادل 1.4 طناً تقريباً، وحلت ضبطيات الكريستال المخدر في المركز الثاني بنسبة 19% وبوزن 492 ألف جرام، بينما جاءت ضبطيات الحشيش ثالثاً بنسبة 11% وبوزن إجمالي 294 ألف جرام، تليها ضبطيات الكوكايين بنسبة 7% وبوزن 168 ألف جرام، ثم

الترامادول بنسبة 6% وبوزن 144.2 ألف جرام من إجمالي وزن الضبطيات، في حين تراوحت نسبة ضبطيات القات والهيروين والأفيون والقنب والحبوب والأدوية الأخرى، بين 2% وأقل من 1% لكل منها.

وأكد معالي علي سعيد النيادي أن الاستراتيجيات والمبادرات الجديدة التي تم تنفيذها بواسطة قطاع الجمارك في مجال مكافحة تهريب المخدرات عبر المنافذ الحدودية خلال السنوات الأخيرة وارتفاع مستوى التعاون بين الهيئة ودوائر الجمارك المحلية والجهات الأمنية ذات العلاقة، كان له أبلغ الأثر في رفع كفاءة وقدرات قطاع الجمارك في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة وأهمها تهريب المخدرات، وذلك بالتوازي مع التزام الهيئة ودوائر الجمارك المحلية بتنفيذ واجباتها كاملة في إطار الدور الاقتصادي والتجاري الذي تقوم به المؤسسات الجمركية في تعزيز إيرادات الدولة وتيسير التجارة مع العالم الخارجي.

استراتيجية متكاملة

وذكر معاليه أن الهيئة تقوم بتنفيذ استراتيجية متكاملة لتعزيز جهود الدولة في مكافحة المخدرات ومنع تهريبها عبر المنافذ الجمركية الحدودية، وذلك بالتعاون مع دوائر الجمارك المحلية والشركاء الاستراتيجيين من الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة.

وتتضمن تلك الاستراتيجية مجموعة من المحاور الرئيسية من أبرزها مشاركة مراقبي ومفتشي الجمارك في الهيئة (64 مراقباً ومفتشاً جمركياً) المنتشرون في المنافذ الجمركية بالدولة نظرائهم في دوائر الجمارك المحلية عمليات ضبط تهريب المواد المخدرة، وكذلك المعلومات المسبقة حول عمليات التهريب المزمع القيام بها.

وقال معاليه أن الهيئة تقوم بدعم المنافذ الجمركية بأحدث أجهزة الفحص والتفتيش عن المواد المخدرة والخطرة، وبلغ إجمالي قيمة الأجهزة التي زودت بها الهيئة المنافذ الجمركية في الإمارات المختلفة حوالي 66 مليون درهم، هذا إضافة إلى تشكيل فرق مشتركة لرصد التحديات الأمنية المتوقعة وعلاجها، وتفعيل التنسيق والتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين والجمارك المحلية من خلال اللجان العليا والفرق المشتركة وتبادل المعلومات والخبرات والتدريب، وإنشاء وحدة التفتيش الجمركي الأمني K9 بالهيئة وتوفير فرق الكلاب الجمركية لدعم المنافذ الحدودية على مستوى الدولة في عمليات التفتيش.

كما حرصت الهيئة ودوائر الجمارك المحلية، في إطار تنفيذها لاستراتيجية مكافحة تهريب المخدرات عبر المنافذ الحدودية، على رفع مستوى الالتزام في المنافذ الجمركية بالإجراءات الجمركية المعتمدة، وضمان صحة تطبيق الإجراءات الجمركية في المنافذ الجمركية عبر تطبيق 218 معياراً للتدقيق تتعلق بأجهزة ومواقع التفتيش والأمن والسلامة والتحقيق والضبط والمحجوزات، إضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات والمعايير في مجال التفتيش الجمركي، واستخدام الأساليب الحديثة في الاستخبارات الجمركية في تحليل البيانات ومحرك المخاطر لاستهداف الشحنات.

أظهرت تحليلات ضبطيات المخدرات خلال السنوات الأخيرة أن أكثر الوسائل المستخدمة لتهريب المخدرات هي الحقائب الشخصية بصحبة المسافرين، تليها وسائل النقل، ثم الطرود، والملابس، والحاويات، وأخيراً أحشاء المسافرين

معالي علي سعيد مطر النيادي، مفوض الجمارك رئيس الهيئة الاتحادية للجمارك

علي سعيد النيادي: الهيئة تقوم بدعم المنافذ الجمركية بأحدث أجهزة الفحص والتفتيش عن المواد المخدرة والخطرة، والتي بلغ إجماليها 66 مليون درهم

مشاريع مستقبلية

وأكد معالي علي سعيد النيادي أن الهيئة تعمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستراتيجية المستقبلية التي ترفع مستوى جاهزية قطاع الجمارك في الدولة وتساهم في تمكينه وبناء قدراته في مواجهة الجريمة المنظمة وعمليات تهريب المخدرات، مشيراً إلى أن من تلك المشاريع توحيد نظام التخليص الجمركي الإلكتروني على مستوى الدولة، ونظام تتبع الشحنات والشاحنات إلكترونياً، وغرفة العمليات الجمركية المركزية، وتوحيد نظام محرك المخاطر الجمركي، والرقم الوطني الموحد للمتعاملين مع جمارك الدولة ونظام الرقابة والتفتيش الإلكتروني، ومشروع رأس كارجو الخاص بوحدة التفتيش الجمركي الأمني.

دور الجمارك
في حماية الاقتصاد الوطني

يتصور البعض أن الجمارك يقتصر دورها على تحصيل الضرائب الجمركية على السلع والبضائع الواردة، وهذا يمثل جزءاً من الحقيقة وليس كلها، فالدوائر الجمركية في الدولة وعلى رأسها الهيئة الاتحادية للجمارك تؤدي دوراً مالياً مهماً ولكن لا تحتل المرتبة الأولى في سلم مهام الجمارك و مسؤلياتها، فهناك الدور الأمني الذي يتمثل في دعم المنظومة الأمنية في الدولة عبر حماية الحدود ووقاية المجتمع من الممارسات التجارية غيرالشرعية ومنع المواد الخطرة والسلع الممنوعة وكذلك مراقبة السلع ذات الاستخدام المزدوج (السلائف الكيميائية).

تعد الجمارك خط الدفاع الأول عن المجتمع، كما تمثل في نفس الوقت الواجهة الحضارية للدولة؛ حيث أن تزايد التهديدات الأمنية يحتم على الإدارات الجمركية في الدولة أن تبذل:

- مزيداً من التدريب و التطور في العمل الجمركي باستخدام أجهزة الكشف الحديثة واستخدام المعايير الدولية في العمل الجمركي والتركيز على البضائع والمسافرين الأكثر خطورة مثل(إدارة المخاطر ونظام التسريب الآلي).
- توسيّع آفق التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات ومراقبة الحدود والتنسيق مع الدوائر الجمركية الأخرى بما يعرف إدارات الحدود الجمركية المنسقة.

مهام و اختصاصات الجمارك.

- تحصيل الإيرادات الجمركية.
- توفير الاحصائيات عن التجارة الخارجية (استيراد وتصدير).
- مكافحة التهريب الجمركي.
- حماية المجتمع.
- حماية الحدود .
- تنفيذ القوانين ذات الصلة .
- تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والاقليمية ذات العلاقة بالتجارة الدولية .

وسوف نركز هنا على دور الجمارك في حماية المواطن والمقيم والبيئة والاقتصاد الوطني:

أولاً: دور الجمارك في حماية المواطن والمقيم على أرض الدولة:

- تساهم الجمارك بشكل أساسي بالتعاون مع الشركاء مثل الشرطة والدوائر الحكومية العاملة في المنافذ الحدودية في الحفاظ على الأخلاقيات والأمن وصحة المواطن والمقيم بمراقبة الواردات والصادرات واتخاذ التدابير الصحية والبيطرية والنباتية، وكذلك حماية الملكية الفكرية ومكافحة الغش التجاري والحد من التجارة غير المشروعة للسلع التي من شانها تهديد الصحة والأمن العام (المخدرات، السلع المزيفة، الأسلحة والمتفجرات والمواد التي لا تلبي المعايير الصحية المطلوبة).

تساهم الجمارك في الحفاظ على الأخلاقيات والأمن وصحة المواطن والمقيم بمراقبة الواردات والصادرات واتخاذ التدابير الصحية والبيطرية والنباتية

للجمارك دور حيوي في الحفاظ على البيئة تتمثل في مراقبة دخول المواد الضارة بالبيئة والرقابة على استيراد المواد الكيميائية الخطرة

التدقيق على مستندات الاستيراد والتصدير من قبل الهيئات الجمركية يحد من عمليات غسيل الأموال وبالتالي تساهم الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني

ثانياً: حماية البيئة :

- تساهم الجمارك مع الشركاء في المنافذ الجمركية في مراقبة دخول المواد الضارة بالبيئة مثل:
- مراقبة دخول أو خروج النفايات السامة، المواد المستنفذة لطبقة الأوزون عبر المنافذ الحدودية.
- مكافحة التجارة غير المشروعة للحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، وتشديد الرقابة على استيراد المواد الكيميائية الخطرة وطرق تداولها وشروط استيرادها.

ثالثاً: دور الجمارك في مكافحة غسيل الأموال :

- تهدف عملية غسيل الأموال لاخفاء المصدر الحقيقي للأموال المكتسبة بوسائل غير مشروعة ومحاولة إصفاء الشرعية على تلك الأموال، ومن أهم مصادر هذه الأموال (تجارة المخدرات، الإتجار بالبشر، تجارة الأسلحة، تهريب البضائع).

وجريمة غسيل الأموال لها أثر بالغ على المعاملات الاقتصادية في الدولة، وهنا يتجلى دور الجمارك في التدقيق على مستندات الاستيراد والتصدير والتعرف على أساليب الغش التجاري في غسيل الأموال مثل:

1. رفع قيمة فواتير البضائع المصدرة لجلب أموال داخل الدولة .
2. تحويل أموال إلى الخارج عن طريق استيراد بضائع بفواتير ذات قيمة مرتفعة مثل الماس الخام ثم إعادة تصديره مرة أخرى بقيم أقل وهذا واضح أننا أمام عملية غسيل أموال.
3. نقل الأموال في شكل سلع لتجنب المساءلة من جانب الجهات المختصة.

رابعاً: دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني:

- تشجيع الاستثمار و تعزيز قدرة الصناعة المحلية على المنافسة.
- حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الصناعة المحلية.
- تشجيع التصدير وإعادة التصدير بإيجاد أسواق خارجية.
- تسهيل وتيسير التبادل التجاري من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والإقليمية.
- مراقبة حركة العبور بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى.
- تبسيط الاجراءات الجمركية بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

البلوك تشين يوفر حلولاً مستقبلية لتحديات "كوفيد19" في قطاعات التجارة والتوريد العالمية

مجموعة أدوات مبتكرة ترتكز على توظيف تكنولوجيا "البلوك تشين" لتوفير حلول جديدة للشركات والمؤسسات لمساعدتها في مواجهة التحديات التي تشهدها سلاسل التوريد على مستوى العالم منذ تفشي وباء كورونا المستجد (كوفيد19)، أطلقها مركز الثورة الصناعية الرابعة في الإمارات بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسة دبي للمستقبل.

عبد العزيز الجزيري نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للمستقبل

تتمثل هذه الحلول الجديدة في مجموعة من الأدوات والموارد والأفكار المبتكرة وأفضل ممارسات المؤسسات الهادفة إلى إيجاد طرق لتحسين قدراتها في المتابعة، وتعزيز مستويات الشفافية والمسؤولية، وتكثيف التواصل المباشر بين مختلف الأطراف في سلاسل التوريد لمعالجة التحديات التي طرأت أمام الشركات بمختلف أحجامها خصوصاً في ظل الظروف العالمية الراهنة.

وتم تطوير الأدوات بالاعتماد على التحليل المعمّق لعدد من المشروعات، ودراسة نماذج لأكثر من 100 من المؤسسات المتخصصة بتكنولوجيا "البلوك تشين"، وتجارب ما يزيد عن 60 جهة مختلفة من القطاعين الحكومي والخاص في جميع أنحاء العالم.

وأكد عبد العزيز الجزيري نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للمستقبل أهمية تعزيز الشراكات العالمية في مختلف مجالات توظيف التكنولوجيا الحديثة بهدف مساعدة صانعي القرار ورواد الأعمال والشركات في تحديد استراتيجياتهم المستقبلية، مشيراً إلى ضرورة تطوير قاعدة عالمية لاختبار الابتكارات والأفكار التكنولوجية التي تعزز التحول في القطاعات الحيوية وتعزز من القدرة على تجاوز تحديات المرحلة الحالية

وقال الجزيري إن توفير مجموعة أدوات البلوك تشين في هذه المرحلة المحورية يمثل تجربة ناجحة لتوظيف الجهود والخبرات العالمية في تطبيق مختلف الأدوات التقنية الحديثة وتطوير الحلول الملائمة للتحديات والتوجهات المستقبلية، وإتاحة فرص للمؤسسات للنمو على مستوى المنطقة والعالم".

اختبارات شاملة قبل الإطلاق

وعمل مركز الإمارات للثورة الصناعية الرابعة بالتعاون مع هيئة أبوظبي الرقمية، على اختبار مجموعة الأدوات قبل إطلاقها بهدف تقييم جدوى استخدامها وفعاليتها ومدى توافقها مع استراتيجية تطوير البنية التحتية لقطاع البلوك تشين في دولة الإمارات، كما تمت مشاركة النتائج والأفكار المستمدة من التجربة وتضمينها في تقرير "دراسات حالة وتجارب مستفادة من دولة الإمارات في تطبيق البلوك تشين".

وقالت مريم المهيري المسؤولة عن مركز الثورة الصناعية الرابعة في الإمارات إن دور تكنولوجيا البلوك تشين سيكون رئيسياً وحاسماً في مرحلة ما بعد "كوفيد19-" التي ستشهد تغيرات كبيرة في قطاعات الاقتصاد والأعمال، وسيعمل المركز على دعم مختلف التوجهات المستقبلية المعتمدة عل التكنولوجيا.

إطلاق مجموعة أدوات لتوظيف تكنولوجيا البلوك تشين لتحسين البنية التحتية التكنولوجية، وقد تم تطويرها بالتعاون بين مركز الثورة الصناعية الرابعة في الإمارات ومؤسسة دبي للمستقبل والمنتدى الاقتصادي العالمي

وأضافت: "سببت التحديات العالمية الحالية ضغوطاً كبيرة على سلاسل التوريد بسبب الافتقار إلى الشفافية والوضوح، والقدرة على متابعة البضائع المنقولة حول العالم" ويمكن للحلول التي توفرها تقنية البلوك تشين أن تسهم بشكل كبير بإتاحة الفرصة للشركات للنمو خلال مرحلة الانتعاش بعد أزمة كورونا.

ومن جهتها، قالت ناديا هيويت رئيسة مشروع البلوك تشين والعملة الرقمية في منتدى الاقتصادي العالمي: "إن تبادل المعرفة والتعاون أمر أساسي في حوكمة التقنيات الناشئة من قبل الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات الناشئة والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والخبراء من جميع أنحاء العالم، مشيدةً بدور مركز الثورة الصناعية الرابعة في الإمارات في دعم نشر استخدام تكنولوجيا البلوك تشين ومشاركة التجارب والممارسات الناجحة.

مصطلحات جمركية

استكمالاً للمصطلحات الجمركية

23. "**الأشخاص المرتبطون بعلاقة**" يقصد بهم ما يلي:
- الشركاء بصفة قانونية في العمل .
-موظفون أو مديرون أحدهم لدى الآخر .
-صاحب العمل وموظفوه .
- كل شخص يملك أو يتحكم أو يحتفظ ـ بشكل مباشر أو غيرمباشر ـ ب ـ ٥% من الحصص أو الأسهم التي لها حق التصويت أو كليهما.
- إذا كان أحدهما يشرف أو يهيمن على الآخر.
- أو كان كلاهما خاضعاً بشكل مباشر أو غير مباشر لإشراف شخص ثالث .
- أو كانا معاً يشرفان بشكل مباشر أو غير مباشر على شخص ثالث .
- أو كانا من أفراد أسرة واحدة .

24. **اتفاقية القيمة** : تعني اتفاق تطبيق المادة السابعة من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة لعام١٩٩٤ م .
25. **منشأ البضاعة** : هو بلد إنتاجها سواء أكانت من الثروات الطبيعية أم المحصولات الزراعية أم الحيوانية أم المنتجات الصناعية .
26. **البضائع الممنوعة** : البضائع التي تمنع الدولة استيرادها أو تصديرها بالاستناد إلى أحكام هذا النظام " القانون" أو نظام " قانون" آخر.
27. **البضائع المقيدة** : البضائع التي يكون استيرادها أو تصديرها مقيداً بموجب أحكام هذا النظام "القانون " أو أي نظام "قانون" آخر.
28. **المصدّر** : البلد الذي استوردت منه البضاعة.
29. **المستورد** : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم باستيراد البضاعة.
30. **المصدِّ ر** : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم بتصدير البضاعة.
31. **بيان الحمولة** "المانيفست ": المستند الذي يتضمن وصفاً شاملاً للبضائع المشحونة على وسائل النقل المختلفة.
32. **المنطقة الحرة** : جزء من أراضي الدولة تمارس فيه الأعمال التجارية أوالصناعية بموجب الأنظمة الخاصة بها، وتعد أي بضاعة داخلة إليها خارج المنطقة الجمركية. ولا تخضع تلك البضائع للإجراءات الجمركية المعتادة.
33. **السوق الحرة** : البناء أو المكان المرخص له الذي تودع فيه البضائع في وضع معلق للرسوم "الضرائب" الجمركية لغايات العرض والبيع.
34. **البيان الجمركي** : بيان البضاعة أو الإقرار الذي يقدمه صاحبها أو من يقوم مقامه، المتضمن تحديد العناصر المميزة لتلك البضاعة المصرح عنها وكمياتها بالتفصيل وفق أحكام هذا النظام "القانون. "
35. **المخزن** : المكان أو البناء المعد لخزن البضائع مؤقتاً بانتظار سحبها وفق أحد الأوضاع الجمركية، سواء أكانت الإدارة تديره مباشرة أوالمؤسسات الرسمية العامة أو الهيئات المستثمرة.
36. **المستودع** : المكان أو البناء الذي تودع فيه البضائع تحت إشراف الإدارة في وضع معلق للضرائب "الرسوم" الجمركية وفق أحكام هذا النظام " القانون"
37. **الناقل** : مالك وسيلة النقل أو من يقوم مقامه (بموجب تفويض رسمي.)
38. **الطرق المعينة** : الطرق التي يحددها الوزير أو الجهة المختصة لسير البضائع الواردة إلى الدولة أو الصادرة منها أو المارة عبرها بموجب قرار.
39. . يتبع في العدد القادم

خدمات

خدمة "عاون" الإلكترونية

هل لديك الرغبة في خدمة أمارة رأس الخيمة؟ أو هل لديك معلومات عن تجاوزات جمركية غير قانونية؟ إو أن كنت تبحث عن مكافأة مالية مجزية، إذاً ساهم معنا في حماية إمارة رأس الخيمة، وتضمن لك هيئة جمارك رأس الخيمة سرية الإجراءات.

تهدف خدمة "عاون" الإلكترونية إلى تفعيل المساهمة المجتمعية مع الحكومة والتي تمثلها دائرة الجمارك برأس الخيمة، وتوفر هذه الخدمة إمكانية الإبلاغ عن حالات التهريب ضد القضايا المتعلقة بمصلحة دائرة الجمارك أو خدماتها. يمكن للفرد ملء التقرير وتحميل الوثائق و الصور الداعمة للقضية و سيتم إرسال رسالة نصية وبريد إلكتروني لإخطار المستخدم برقم البلاغ كرقم مرجعي.

في ثلاث خطوات بسيطة يمكنك مساعد هيئة رأس الخيمة وهي كالآتي:
الخطوة الأولى:
١. قم بتسجيل الدخول كمستخدم مسجل أو استخدام الخدمة مباشرة كشخص غير معرف واضغط على رابط الخدمة من الصفحة الرئيسية.
٢. دخال جميع الحقول المطلوبة وتقديم النموذج. يمكنك دعم التقرير الخاص بك عن طريق تحميل مرفقات مثل الصور والوثائق.
٣. إرسال النموذج وسوف تتلقى تأكيد عملية الارسال من خلال البريد الإلكتروني و رسالة نصية قصيرة.

ضبط 16 محاولة تهريب مواد مخدرة في أحشاء مسافرين خلال 9 شهور

أثمرت جهود جمارك دبي في تطوير قطاع التفتيش الجمركي من صقل ضباط الجمارك عبر الدورات التدريبية المتخصصة والمبتكرة، وتزويد المراكز الجمركية بأحدث أجهزة الفحص عن كشف 16 محاولة تهريب مواد مخدرة عبر الأحشاء، بمطارات دبي خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري، وتعد ضبطيات الأحشاء من أهم الضبطيات التي تعتمد على كفاءة وقدرة المفتش الجمركي في الكشف عنها، ومهنيته العالية في قراءه لغة جسد المسافر؛ حيث أسفرت هذه الضبطيات عن تحريز عدد 1457 كبسولة تحتوي مواد مخدرة بوزن 12285.6 جرام.

ومع تقدم دبي في سباق الريادة العالمية أصبحت الإمارة نموذجاً دولياً في التصدي للمخدرات ومخاطرها وأضرارها الصحية وتشارك جمارك دبي بفاعلية في هذه الجهود؛ من خلال الاستثمار المستمر في قطاع التفتيش الجمركي؛ لتحافظ الإمارة على موقعها كمركز دولي للتجارة العالمية، وتتقدم بخطى ثابته نحو الاستعداد للخمسين عاماً المقبلة، وتعد حماية المجتمع وتعزيز الاستقرار الأمني لإمارة دبي والدولة من أهم محاور استراتيجية جمارك دبي باعتبارها خط الحماية الأول للمجتمع

«جمارك جبل علي» تضبط حوالي 34 ألف كيلو من «خشب الصندل»

نجح مركز جمارك جبل علي التابع لإدارة المراكز الجمركية البحرية بجمارك دبي في إحباط محاولات التهريب للبضائع المحظورة، حيث تمكن المركز في الأشهر الثمانية الأولى من يناير إلى أغسطس لعام 2020 من إنجاز 103 ضبطيات، نفذها ضباط التفتيش الجمركي في ميناء جبل علي من خلال عمليات المعاينة والتفتيش المتقنة للشحنات التجارية التي تصل إلى الميناء.

وتنوعت البضائع المحظورة التي تم ضبطها من قبل المركز، حيث تمكن ضباط التفتيش الجمركي من تنفيذ ضبطية لخشب الصندل في شحنة تجارية مخالفة لاتفاقية تنظيم التجارة بالحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض «سايتس»، وشملت الضبطية كمية بلغت 33ألفاً و930 كلغ من خشب الصندل مخبئة في حاوية تجارية، كما تم تنفيذ ضبطية لحبوب المخدرة جرى تعبئتها في 32 صندوقاً مخبأة بين البضائع التجارية احتوت على 53 ألفاً و760 حبة مخدرة، ونُفذت كذلك ضبطية لمادة البان كانت مخبأة في 5 ملايين و544 ألفاً من الأكياس البلاستيكية معبأة في 92 ألفاً و400

صندوق وضعت بين البضائع التجارية أيضاً.

وبلغ عدد عمليات التفتيش المنجزة في المركز خلال الأشهر الثمانية من العام الجاري 104.74 ألف عملية، وبلغ عدد الحاويات التي خضعت للمسح بأجهزة الكشف الإشعاعي 144.25 ألف حاوية.

العميد الدكتور محمد سعيد الحميدي مدير عام العمليات المركزية

شرطة رأس الخيمة تضبط 369 دراجة مخالفة خلال أسبوعين

كشف العميد الدكتور محمد سعيد الحميدي مدير عام العمليات المركزية أن فرق ودوريات شرطة رأس الخيمة ضبطت 369 دراجة هوائية وكهربائية مخالفة خلال أسبوعين، وذلك لعدم التزام قائديها بقوانين السير والمرور، وإجراءات السلامة المتبعة، ما يعرض حياتهم وحياة الآخرين للخطر.

وأوضح العميد الحميدي أن الحملات التفتيشية التي تنفذها الفرق الميدانية في مناطق الإمارة، تأتي بناء على توجيهات قائد عام شرطة رأس الخيمة اللواء علي عبدالله بن علوان النعيمي بتكثيف الحملات المرورية على مستخدمي الدراجات الهوائية المخالفة لقانون السير والمرور، والتي تشوه المنظر العام للإمارة، مؤكداً حرص شرطة رأس الخيمة على حماية أرواح مستخدمي الطريق.

وأضاف: مثل هذه الحملات تُسهم في تفادي وقوع حوادث الدهس، والحوادث المرورية والحفاظ على الأرواح والممتلكات، بسبب قيادة الدراجات الهوائية والكهربائية بصورة غير قانونية على الطرق الرئيسية والفرعية، وذلك دون ارتداء العاكس الفسفوري والخوذة.

الدكتور محمد عبدالله المحرزي

4.13 مليارات درهم
التجارة عبر رأس الخيمة في النصف الأول

تستحوذ الموانئ البحرية في دولة الإمارات على نحو 60% من إجمالي حجم مناولة الحاويات والبضائع والمتجهة إلى دول مجلس التعاون الخليجي . ويعد ميناء صقر في رأس الخيمة أكبر الموانئ البحرية في مجال الشحن بالجملة في منطقة الشرق الأوسط، مجلة نوافذ جمركية تسلط الضوء في هذا العدد على الدور الإستراتيجي الذي تلعبه موانئ رأس الخيمة في نجاح الخطط التنموية والاقتصادية في الإمارة.

أكد الدكتور محمد عبدالله المحرزي، مدير عام جمارك رأس الخيمة، أن الدائرة تمكنت من تقديم أفضل الخدمات والتسهيلات الجمركية للمتعاملين داخل الدولة وخارجها خلال مرحلة العمل عن بُعد في زمن «كورونا»، بفضل إستراتيجية الدائرة ونظرتها المستقبلية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقنية المعلومات الذكية التي عززت من قدراتها على الاستمرار في تلبية متطلبات العملاء وفق أعلى معايير الجودة.

وقال في تصريحات خاصة لـ«البيان الاقتصادي»: إن حجم التجارة الخارجية عبر المنافذ الجمركية لإمارة رأس الخيمة بلغ خلال النصف الأول 2020 حوالي 4.13 مليارات درهم، بانخفاض نسبته 6.84 % مقارنة بالنصف الأول من العام السابق، في حين أنَّ حجم الواردات للإمارة ارتفع بنسبة 6.61 % مقارنة بالنصف الأول من العام السابق.

وشدّد على أهمية مواصلة العمل مع الشركاء الإستراتيجيين ومتعاملي الدائرة لإعادة رفع مستوى التجارة إلى سابق عهده قبل جائحة كوفيد19-، والعمل معاً على زيادة هذه المستويات دون أي تهاون في تطبيق الإجراءات الاحترازية لحماية مجتمع الإمارة مواطنين ومقيمين.

آليات

وأكد المحرزي أن الدائرة تعاملت بأعلى درجات المهنية والمسؤولية مع مرحلة كورونا، حيث طبقت جميع التوجيهات الصادرة عن حكومة رأس الخيمة وهيئة إدارة الطوارئ والأزمات ووزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، وأصدرت العديد من الأدلة المتعلقة بالتعامل مع جائحة كوفيد1- من بينها دليل جاهزية استمرارية الأعمال للدائرة، ودليل خدمات الدائرة لآلية العمل عن بُعد لأغراض الطوارئ، واعتمدت سياسة التخليص الجمركي عن بُعد في المراكز الجمركية، كما وضعت الدائرة خطة بديلة لجميع الإدارات والأقسام للعمل عن بُعد، والتنسيق مع الدوائر المحلية الأخرى التي تعمل في نفس مبنى الجمارك بشأن تطبيق الإجراءات الاحترازية، وإعطاء دور أوسع إلى قسم العمليات والتنسيق التابع للدائرة، وتفعيل الخدمات الإلكترونية المتعلقة بالاستفسارات الجمركية واستقبال طلبات المتعاملين من خلال الموقع الإلكتروني للدائرة.

وأشار إلى أن الصناعات الوطنية لعبت دوراً حيوياً في تعزيز دور الدولة في دعم السوق الإماراتي والدولي، ويشهد على ذلك تواجد العديد من الشركات العالمية الرائدة في إمارة رأس الخيمة والدولة، فالإمارة حريصة على مواصلة توسيع قاعدتها الصناعية وتعظيم الدور الذي تقوم به المصانع والشركات الوطنية على المستوى المحلي والدولي.

4.13
مليار درهم حجم التجارة الخارجية عبر المنافذ الجمركية لإمارة رأس الخيمة خلا النصف الأول لعام 2020

161000
عدد المعاملات الجمركية الإلكترونية التي تم إنجازها من يناير وحتى يوليو 2020

165
عدد الضبطيات لدائرة جمارك راس الخيمة في النصف الأول من نفس العام تنوعت ما بين مواد ممنوعة ومقيدة ومواد مخلة للآداب وتبغ ومواد أخرى

معاملات إلكترونية

وأوضح أن عدد المعاملات الجمركية الإلكترونية التي تم إنجازها في الفترة من 1 يناير حتى 31 يونيو بلغ نحو 161 ألف معاملة جمركية شملت إصدار 69 ألف بيان جمركي و11 ألف طلب تفتيش للبضائع داخل وخارج الحرم الجمركي، كما بلغ عدد معاملات التسجيل والتراخيص لدى الدائرة حوالي 626 معاملة عن نفس الفترة.

وقد استهدفت هذه الخدمات جميع المتعاملين لدى الدائرة، بما في ذلك شركات المناطق الحرة في الإمارة والمتعاملين من شركات السوق المحلي، لا سيما المصانع الوطنية الحاصلة على الإعفاء الصناعي من وزارة الاقتصاد والتي تستورد المواد الخام من خارج الدولة عبر منافذ إمارة رأس الخيمة، ثم تقوم بتحويلها إلى منتجات وطنية تخدم الاستهلاك المحلي في الدولة أو تقوم بتصديرها إلى خارج الدولة كمنتج وطني.

الدائرة تعمل على تطوير عملياتها والعمل بتنسيق تام مع مُختلف الجهات المختصة والشركاء الإستراتيجيين والشركات الموردة لأجهزة التفتيش الحديثة والمتطورة التي تساعد الجمارك في مكافحة التهريب

ضبطيات

وأفاد بأن دائرة الجمارك في النصف الأول حققت عدد 165 ضبطية، تنوعت ما بين مواد ممنوعة ومقيدة ومواد مخلة بالآداب وتبغ ومواد أخرى، إضافة إلى البضائع المقلدة ومحاولات التهرّب الضريبي، وجاء ذلك نتيجة للوعي والحسّ الأمني العالي الذي يتمتع به موظفو الجمارك والذي تم اكتسابه من خلال الدورات التأهيلية الأمنية وأجهزة المسح والتفتيش الحديثة للمركبات والأشخاص التي تم تزويد المراكز الجمركية بها.

استخدام التكنولوجيا

وأوضح مدير عام جمارك رأس الخيمة أن اعتماد مجلس الوزراء مؤخراً استخدام نظام تخليص جمركي موحد جارٍ تطبيقه في غضون شهور قليلة، وهناك أهمية كبيرة للدوائر الجمركية والمتعاملين من استخدام منصة تخليص جمركي موحدة في الدولة تساهم في تعزيز وتوحيد الإجراءات الجمركية في جميع أنحاء الدولة.

وأشار إلى أن الدائرة تعمل على تطوير عملياتها والعمل بتنسيق تام مع مُختلف الجهات المختصة والشركاء الإستراتيجيين والشركات الموردة لأجهزة التفتيش الحديثة والمتطورة التي تساعد الجمارك في مكافحة التهريب، وتواكب المستجدات التكنولوجية المتعلقة بأجهزة ومنظومات التفتيش المُستخدمة في عمليات التفتيش والمعاينة الجمركية التي تختصر وقت العملاء، الأمر الذي يعزز من قدرات الدائرة في المنافذ الحدودية على استهداف وكشف المواد الممنوعة والمقيدة، وتزويد المراكز الجمركية بأجهزة تفتيش حديثة تمثل أدوات هامة للعمل الجمركي الذي يهدف إلى ضمان أمن وسلامة الدولة، فعلى سبيل المثال الدائرة الآن تقوم باختبار أحد أكثر الأجهزة حداثة لفحص السيارات بمختلف أحجامها.

مبادرات

أكد مدير عام جمارك رأس الخيمة أنه كان من الضروري أن تتضافر جهود دائرة الجمارك مع جهود حكومة رأس الخيمة للخروج بحزمة من المبادرات والحوافز تخفف من حدة ووطأة تأثيرات جائحة فيروس كورونا على الشركات والمستهلك والاقتصاد المحلي بوجه عام، فقد ركّزت الدائرة على تحقيق السيولة لدى الشركات خلال هذه الفترة وكان ذلك بتأجيل مستحقات الدائرة لدى المتعاملين لمدد تتراوح بين 3 إلى 6 أشهر، كما أرجعت الدائرة مبالغ التأمين التي تحتفظ الدائرة بها إلى شركات التخليص والشركات التي تتولى إتمام المعاملات الجمركية بنفسها.

من المفيد أن تعلم..!!

إن السلامة المهنية في التعامل الآمن مع المواد الكيميائية الخطرة نظرا لخطورتها على الإنسان والبيئة بدأت تأخذ إهتماما أكبر من قبل الحكومات،المؤسسات الصناعية وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي تتسق مع الإتفاقيات الدولية ذات الصلة للسيطرة على المواد الكيميائية والحد من خطورتها أثناء الإن تاج،النقل،التوزيع،التفتيش،التعامل مع النفايات.

• ومن أهم ما قامت به الأمم المتحدة والجمعية الأمريكية لإطفاء الحرائق تصنيف المواد الخطرة إلى تسع مجموعات بحسب خصائصها الفيزيائية والكيميائية لتسهيل التعرف على مخاطرها والسيطرة عليها أثناء الحوادث.

أهم طرق التعرض لخطر المواد الكيميائية الخطرة:

• **الاستنشاق**: هو الطريق الشائع الأكثر أهمية في التعرض المهني حيث تدخل المواد المحمولة في الهواء إلى الجسم عن طريق التنفس.تشمل المواد المستنشقة (الغازات والأبخرة والأغبرة والأدخنة ,الرذاذ المتطاير).

• **إمتصاص عن طريق الجلد**: يعمل الجلد كحاجز لأغلب المواد الموجودة في الطبيعة إلا إن كثيرا من المواد تشكل خطرا كالمذيبات بسبب الإمتصاص الجلدي وخاصة في حال وجود جروح أو خدوش أو جفاف الجلدأو إرتفاع درجة الحرارة

• **الحقن أو البلع**: يجري دخول المواد بهذه الطريقة إلى الجهاز الهضمي بتناول الطعام أو الشراب أو التدخين أو طريق الحن.غياب النظافة العامة أو الشخصية أو ابتلاع ابخرة المواد المستنشقة الحقن الخاطئ عن طريق الاصابة بآلة حادة ملوثة بمادة كيماوية خطرة.

• **عن طريق العين:** طرطشة المواد الكيميائية بالعين أو دعك العين بيد ملوثة بمادة كيميائية.

الاتحادية للجمارك
تطلق بوابة الإمارات الجمركية

أطلقت الهيئة الاتحادية للجمارك رسمياً بوابة الإمارات الجمركية كنافذة إلكترونية موحدة تضم جميع الأنظمة التي تطبقها الهيئة. وتهدف البوابة إلى تفعيل التواصل مع الشركاء والمستخدمين وتمكينهم من إنجاز العمليات والمهام في أسرع وقت ممكن بخاصية الدخول الموحد بجودة تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.".

قال معالي علي سعيد مطر النيادي، مفوض الجمارك رئيس الهيئة، في تصريحات صحفية بهذه المناسبة، إن إطلاق بوابة الإمارات الجمركية يجسد حرص الهيئة على تنفيذ متطلبات التحول الإلكتروني الرقمي وممكنات الحكومة الذكية لدولة الإمارات ومبادئ رؤية الإمارات 2021، إضافة إلى تمكين المستخدمين للأنظمة من الجهات الحكومية ودوائر الجمارك المحلية من إنجاز معاملاتهم بسهولة وفي أسرع وقت ممكن من خلال نافذة واحدة تضم كل الأنظمة.

ويبلغ عدد المستخدمين حالياً للبوابة من الهيئة والجهات الحكومية ودوائر الجمارك المحلية حوالي 652 مستخدماً، من المتوقع تضاعف عددهم خلال السنوات المقبلة مع إطلاق الأنظمة الجديدة، كما تم ربط البوابة إلكترونياً مع 25 جهة حكومية بالدولة.

وأشار معاليه إلى أن بوابة الإمارات الجمركية تمثل خطوة مهمة في إطار استعداد الهيئة وقطاع الجمارك في الدولة للخمسين عاماً المقبلة، مشيراً إلى أن البوابة نافذة موحدة تتميز بالقابلية لاستيعاب الأنظمة المستقبلية، وتتيح إمكانية متابعة ومراقبة عملية تشغيل الأنظمة المختلفة للهيئة بسهولة، كما أنها تحتوي على قاعدة مركزية للمستخدمين من الجهات الخارجية.

بدء العمل في البوابة مطلع عام 2020 عبر دمج الأنظمة الجمركية المطبقة في البوابة على ثلاث مراحل، وتضم البوابة حالياً 6 أنظمة هي الإحصاء الإلكتروني، والمقاصة الإلكتروني، والتحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية بين دول مجلس التعاون، والتعاميم الجمركية، والإفصاح عن المبالغ النقدية، والربط الإحصائي.

وأضاف معالي علي سعيد النيادي أن الهيئة أعدت خطة مستقبلية لتطوير البوابة تتضمن توظيف التقنيات الحديثة لرفع كفاءة الأنظمة وتطوير أدائها باستمرار، وتطبيق خاصية منصة التقارير الذكية (Dash Board) التي تتميز بتحليل الأنظمة التي تحتوي على البيانات كبيرة الحجم وتحليلها واستخراجها على شكل رسومات ديناميكية وإصدار التقارير بشكل مباشر وحسب المتطلبات، فضلاً عن إمكانية الاستفادة منها في إدارة المخاطر الجمركية، ومن المقرر أن يتم إضافة أنظمة جديدة للبوابة قريباً من بينها نظام التير الإلكتروني، ونظام التفتيش الذكي.

6 أنظمة إلكترونية

ويعد نظام التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية من أهم أنظمة البوابة، باعتباره نظاماً إلكترونياً يربط الهيئة الاتحادية للجمارك ودوائر الجمارك المحلية في الدولة مع مركز المعلومات بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون ودوائر الجمارك الخليجية. ويبلغ عدد مستخدميه 240 مستخدماً. بينما يبلغ إجمالي قيمة الرسوم الجمركية المحولة للدول الأعضاء منذ إنشاء النظام في عام 2015 ما يعادل 5 مليارات درهم.

ويقوم نظام الإحصاء الإلكتروني بتخزين البيانات الإحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية غير النفطية للدولة سواء كانت تجارة مباشرة أو مناطق حرة أو مستودعات جمركية أو ترانزيت. وتقوم 7 دوائر جمركية محلية بتزويد النظام بالإحصائيات، وتستفيد منه

25 جهة من الدوائر الحكومية والخاصة. كما يحتوي النظام على 15 مليون تسجيل إحصائي. ويتم من خلاله إصدار 24 تقريراً شهرياً حول التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة، فضلاً عن 140 تقريراً إحصائياً سنوياً حول بنود تجارية مختلفة.

ويمثل نظام التعاميم الجمركية قاعدة بيانات لكافة التعاميم التي تصدرها الجهات الحكومية الاتحادية والجهات الرقابية في الدولة لمنع أو تقييد أو رفع حظر باستيراد أو تصدير السلع أو الإجراءات الجمركية الأخرى. ويضم النظام 304 تعاميم منذ عام 2013 وحتى الآن. وتم ربطه مع 11 جهة حكومية.

ويهدف نظام المقاصة الإلكتروني الذي بدء العمل به مطلع يناير 2003 إلى اتمام اجراءات التخليص الجمركي وتحصيل الرسوم الجمركية لدى نقطة الدخول الأولى بأي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للبضائع المستوردة لأي من هذه الدول، إضافة الى اعتماد مبدأ إعادة توزيع الرسوم الجمركية المحصلة في جميع المنافذ الجمركية بين دول المجلس وفق المقصد النهائي للبضائع المستوردة حين انتقالها من دولة إلى أخرى من هذه الدول.

أما نظام الإفصاح عن المبالغ النقدية فهو بمثابة قاعدة بيانات خاصة بالمبالغ النقدية من العملات والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها والمعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة بحوزة المسافرين البالغين من وإلى الدولة والتي تزيد على 60 ألف درهم. وبلغ عدد الإفصاحات عن المبالغ النقدية على مستوى الدولة في عام 2019 حوالي 44 ألف و641 إفصاحاً.

تهدف البوابة إلى تفعيل التواصل مع الشركاء والمستخدمين وتمكينهم من إنجاز العمليات والمهام في أسرع وقت

تتيح البوابة إمكانية متابعة ومراقبة عملية تشغيل الأنظمة المختلفة للهيئة بسهولة، كما أنها تحتوي على قاعدة مركزية للمستخدمين من الجهات الخارجية

خدمات البوابة الإلكترونية:

- نظام التعاميم الجمركية
- نظام المقاصة الإلكتروني
- نظام الإحصاء الإلكتروني
- نظام التحويل المباشر الآلي

ويعد نظام الربط الإحصائي أحدث الأنظمة التي تم إضافتها إلى بوابة الإمارات الجمركية، وهو يوفر أكبر قاعدة شمولية اتحادية لبيانات التجارة غير النفطية، مما يساهم في رسم السياسات وصنع القرار لدى الجهات الاتحادية والحكومية، حيث يساهم النظام في سرعة إعداد التقارير والإحصائيات بشكل يومي، ويمكن الاستفادة منه في توفير البيانات والإحصائيات للقطاع الخاص والحكومي في أسرع وقت ممكن.

الصادرات الإماراتية تحقق نمواً 6% رغم تداعيات "كوفيد 19"

حققت الصادرات الإماراتية نمواً بمقدار 6 % خلال الفترة الممتدة من يناير إلى أغسطس 2020، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي 2019. وارتفعت مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للدولة من 14.3 % إلى 17.5 % خلال فترة المقارنة نفسها، فيما انخفض العجز في الميزان التجاري للدولة من 6 % إلى 5 %، وارتفعت مساهمة الجانب الموجب في التجارة (مجموع الصادرات وإعادة التصدير) من 44 % إلى 54 %.

جاء ذلك في دراسة أعدتها وزارة الاقتصاد عن أداء التجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال الفترة من يناير حتى أغسطس من العام الجاري، والتي شهدت انتشار جائحة "كوفيد19" على نطاق عالمي، وما أفرزته من تداعيات على واقع التجارة الدولية.

وبينت الدراسة أن إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للدولة حقق في شهر أغسطس 2020 وحده نمواً بنسبة 13.6% مقارنة مع أغسطس 2019، وأن الصادرات الإماراتية في هذا الشهر نفسه حققت قفزة نمو كبيرة وصلت إلى 46%. كما حققت الواردات الإماراتية في شهر أغسطس نفسه نمواً بنسبة 14.9 %.

وقال معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد: "دولة الإمارات مركز حيوي للتجارة والأعمال على مستوى المنطقة والعالم، وبفضل الدعم اللامحدود والرؤية الحكيمة لقيادتنا الرشيدة، تدخل التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات مرحلة التعافي، حيث كانت الدولة من أسرع بلدان المنطقة في تبني منهجية واضحة لدعم الاقتصاد في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد19 وفق نموذج مستدام ومرن وتنافسي، والعمل على تنمية أنشطة الأعمال المختلفة، ومن أبرزها التجارة الخارجية غير النفطية التي أظهرت أداءً متقدماً برغم الآثار الناجمة عن الجائحة".

من جانبه أكد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية أن: " الجهود الوطنية انصبت منذ بداية الجائحة على ضمان استمرارية سلاسل التوريد وتعزيز نموها، ودعم الشركات الإماراتية المنتجة والمصدرة، وتوسيع الشبكات اللوجستية وتنويع الأسواق الخارجية للدولة، وإطلاق مبادرات تدعم المكانة الرائدة للدولة في مجال التجارة والخدمات اللوجستية".

وتابع معاليه: "في الوقت الذي تشهد فيه معظم اقتصادات العالم تراجعاً مفهوماً في تجارتها الخارجية نتيجة القيود وانخفاض الطلب الناتج عن انتشار فيروس كورونا المستجد عبر العالم، تحقق دولة الإمارات قفزات تنموية مهمة

الجهود الوطنية انصبت منذ بداية الجائحة على ضمان استمرارية سلاسل التوريد وتعزيز نموها، ودعم الشركات الإماراتية المنتجة والمصدرة، وتوسيع الشبكات اللوجستية وتنويع الأسواق الخارجية للدولة، وإطلاق مبادرات تدعم المكانة الرائدة للدولة في مجال التجارة والخدمات اللوجستية.

معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية

في صادراتها غير النفطية وتدخل تجارتها الخارجية مرحلة التعافي بمعدلات جيدة، مع نتائج مهمة في تقليص عجز الميزان التجاري، وهذا يعكس بصورة عملية جودة وكفاءة السياسات التجارية المتبعة في الدولة والثقة العالية والسمعة الإيجابية التي تحظى بها في الأسواق العالمية، ودورها المحوري في تيسير التجارة العالمية حتى في أوقات الأزمات والظروف غير الاعتيادية".

مقارنة شهرية للتجارة الخارجية غير النفطية

وبمقارنة أشهر سنة 2020 مع ما يقابلها من أشهر العام الماضي، بينت الدراسة أن إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للدولة شهد نمواً في شهري يناير وفبراير 2020 مقارنة بالشهرين نفسيهما من عام 2019، في حين بدأ التراجع الناجم عن الجائحة العالمية من شهر مارس وامتد إلى شهر يوليو ليعاود النمو في أغسطس، وأعلى نسبة للتراجع كانت في شهر أبريل 2020 مقارنة بأبريل 2019 وبنسبة بلغت 43.4%. وأما عن كامل الفترة من يناير حتى أغسطس 2020 فسجل إجمالي التجارة الخارجية تراجعاً كلياً بنسبة 13.1% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

مقارنة شهرية للصادرات غير النفطية

وعلى صعيد الصادرات، حققت تجارة الدولة نمواً في شهري يناير وفبراير من العام الجاري مقارنة بالشهرين نفسيهما من العام الماضي، فيما شهدت انخفاضاً بفعل تداعيات "كوفيد19" في شهري مارس وإبريل، وشهد الأخير النسبة الأعلى من التراجع بنحو 28.4% مقارنة بأبريل 2019، فيما اقتصر تراجع نمو الصادرات في مايو على نسبة 0.3% فقط، لتحقق نمواً في يونيو بنسبة 29%، تلاها تراجع طفيف بنسبة 0.5% في يوليو، لتعاود النمو بقفزة مهمة بلغت 46% في أغسطس.

ارتفعت مساهمة الصادرات في إجمالي التجارة غير النفطية للدولة إلى 17.5% خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2020 مقابل 14.3% خلال الفترة نفسها من 2019

خلال فترة المقارنة نفسها انخفض عجز الميزان التجاري للدولة من 6% إلى 5% وارتفعت مساهمة الجانب الموجب في التجارة من 44% إلى 45% في أغسطس 2020 مقارنةً بأغسطس 2019

أهم أسواق التجارة الخارجية غير النفطية في يوليو وأغسطس 2020

ورصدت الدراسة أهم أسواق التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات خلال شهري يوليو وأغسطس 2020، حيث جاءت الصين في المرتبة الأولى واستحوذت على 11% من إجمالي تجارة الإمارات الخارجية غير النفطية مع العالم خلال هذين الشهرين، تلتها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية وبنسبة 6.8%، ثم الهند ثالثةً بنسبة 6.4%، تلتها سويسرا رابعةً بنسبة 3.7%، وجاء العراق في المرتبة الخامسة مستحوذاً على نسبة 3.6%.

أهم أسواق الصادرات غير النفطية في يوليو وأغسطس 2020

ومن حيث أسواق الصادرات، جاءت سويسرا في المرتبة الأولى كأكبر مستقبل للصادرات الإماراتية غير النفطية في

شهري يوليو وأغسطس 2020، مستحوذةً على 14% من إجمالي الصادرات الإماراتية للعالم، تلتها إيطاليا في المرتبة الثانية وبنسبة 10.2%، ثم الهند ثالثةً بنسبة 8.9%، وهونغ كونغ رابعةً بنسبة 8.6%، وفي المرتبة الخامسة المملكة العربية السعودية بنسبة 8.2%.

أهم أسواق الواردات في يوليو وأغسطس 2020

أما من حيث الواردات، فكانت الصين أكبر موزّد للدولة واستحوذت على 16.3% من إجمالي واردات دولة الإمارات من العالم، تلتها الهند في المرتبة الثانية بنسبة 6.8%، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بنسبة 6.6%، ثم غينيا رابعةً بنسبة 4.5%، وبعدها المملكة العربية السعودية خامسةً بنسبة 3.7%.

أهم أسواق إعادة التصدير في يوليو وأغسطس 2020

إلى ذلك، جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من حيث الأسواق المعاد التصدير إليها من دولة الإمارات، واستحوذت على 12.3% من إجمالي إعادة التصدير الإماراتية للعالم، تلاها في المرتبة الثانية العراق بنسبة 11.6%، ثم الصين في المرتبة الثالثة بنسبة 5.4%، وبعدها سلطنة عمان بنسبة 5.1%، وفي المرتبة الخامسة الكويت بنسبة 4%.

أهم سلع الصادرات في يوليو وأغسطس 2020

وبينت الدراسة أيضاً أن الذهب كان من أهم السلع المؤثرة في زيادة الصادرات الإماراتية حيث وصل النمو في صادرات الذهب في شهري يوليو وأغسطس 2020 إلى 84% من حيث القيمة، و38% من حيث الكمية، مقارنة بالشهرين نفسيهما من عام 2019. كما حققت صادرات الدولة من بعض منتجات البتروكيميائيات (بوليمرات البروبيلين والأوليفينات) نمواً بنسبة 44.2%. فيما حققت صادرات الدولة من الألماس قفزة كبيرة خلال فترة المقارنة نفسها من 400 ألف درهم في يوليو وأغسطس 2019 إلى نحو 900 مليون درهم في يوليو وأغسطس 2020.

نمو التجارة الخارجية غير النفطية بنسبة 13.6% ونمو الصادرات بنسبة 46% ونمو الواردات بنسبة 14.9%

الصين والسعودية والهند وسويسرا والعراق أهم 5 أسواق للتجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال شهري يوليو وأغسطس 2020

خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 كانت 86.6 % من الصادرات الإماراتية غير النفطية وطنية المنشأ، و12.6 % من المناطق الحرة، و0.8 % من المستودعات الجمركية

توزع التجارة حسب تصنيفها ونوعها

من جهة أخرى، بينت الدراسة أنه خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، كانت 86.6% من الصادرات الإماراتية غير النفطية وطنية المنشأ، و12.6% من المناطق الحرة، و0.8% من المستودعات الجمركية. في حين تتجه 66.6% من واردات الدولة إلى السوق المحلي، و32.7% إلى المناطق الحرة، و0.7% يذهب إلى المستودعات الجمركية. فيما توزعت إعادة التصدير على 40.6% يتم من السوق المحلي، مقابل 59.4% من المناطق الحرة.

توزع التجارة حسب وسيلة النقل

ووفقاً للدراسة، فإن 42.3% من التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2020 تم نقلها جواً، مقابل نحو 37.8% للنقل البحري، و20% تم نقلها براً. أما الصادرات غير النفطية للدولة فبلغت نسبة المنقول منها جواً 46.1%، ومن أهم سلعها الذهب والألماس والمجوهرات، فيما حملت وسائل النقل البحري 36.9% من الصادرات الإماراتية غير النفطية إلى أسواق العالم، وأهم سلعها اللدائن والألمنيوم والحديد والصلب والنحاس، فيما تم نقل 17.1% من صادرات الدولة براً، وأهم سلعها منتجات النحاس والحديد والآلات والأنابيب وبعض المنتجات الغذائية وأجهزة الهاتف. وعلى صعيد الواردات، وصلت 40.8% من واردات الدولة عبر الجو، و40.8% بحراً، و18.4% براً. في حين توزعت وسائل نقل إعادة التصدير على 42.9% جواً 32.2% بحراً و24.9% براً.

الملكية الفكرية ودور الجمارك في حمايتها

إن موضوع الملكية الفكرية أصبح اليوم الشغل الشاغل لكل الدول لما له من أثر كبير على الاقتصادات الوطنية للدول وتقدمها ونموها الاقتصادي، إذ أصبح مقياس تقدم الدول بعدد براءات الاختراعات التي تسجل سنوياً. وتأتي على رأس هذه الدول الصين وأمريكا ونحن نرى الآن الحرب التجارية الدائرة بينهما ومن أهم أسبابها حماية حقوق الملكية.

إن مفهوم الملكية الفكرية ليس مفهوماً جديداً بل قديمة قدم الإنسان ، ففي العهد الروماني كانوا يميزون الأواني الفخارية بعلامات تجارية، وكذلك استخدمت العلامات التجارية في الجزيرة العربية بوسم الإبل، ولكن ويعتقد أنها برزت بشكل ملموس بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا وظهرت جلياً في شمال إيطاليا، وفي سنة 1474م، صدر قانون في البندقية ينظم حماية الاختراعات ونص على منح حق استئثاري للمخترع.

أما نظام حق المؤلف فيرجع إلى اختراع الآلة الطابعة على يد يوهانس غوتنبرغ عام 1440م. وفي نهاية القرن التاسع عشر رأت عدة بلدان ضرورة وضع قوانين تنظم الملكية الفكرية.

أما دولياً فقد تم التوقيع على معاهدتين تعتبران الأساس الدولي لنظام الملكية الفكرية هما: اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية 1883(تربس) واتفاقية برن 1886 لحماية المصنفات الأدبية والفنية (ويبو).

الملكية الفكرية في دولة الإمارات:

سعت دولة الإمارات منذ تأسيسها في عام 1971م، لإن يحمي الدستور حقوق الملكية الفكرية بشكل عام، وقد صدر أول تشريع بتنظيم العلاقات التجارية على المستوى المحلي في إمارة رأس الخيمة عام 1974،بينما على المستوى الاتحادي صدر أول قانون عام 1992 ولائحته التنفيذية 1993. والجدير بالذكر أن دولة الإمارات انضمت إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية في عام 1975.

وفي عام 2006 صدر قانون اتحادي تم بموجبه تحويل اختصاصات الملكية الفكرية في الدولة إلى وزارة الاقتصاد وذلك لتنسيق مواقف الملكية الفكرية على الصعيد الداخلي والخارجي بما يتوافق مع التوجه العالمي لمنظمة الويبو لحقوق المؤلف والأداء العلني. وتنقسم الملكية الفكرية في دولة الإمارات إلى العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

مفهوم الملكية الفكرية :

الملكية الفكرية هي نتاج فكر الإنسان من إبداعات مثل الاختراعات والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والأغاني والكتب والرموز والأسماء، ولا تختلف حقوق الملكية الفكرية عن حقوق الملكية الأخرى .الذي كان مجرد فكرة ثم تبلور إلى أن أصبح في صورة منتج.

تنقسم حقوق الملكية إلى قسمين وهما حقوق الملكية الصناعية مثل العلامات التجارية، براءات الاختراع، النماذج الصناعية، البيانات الجغرافية وغيرها.

والقسم الثاني حقوق الملكية الأدبية والفنية وتتمثل في: حقوق المؤلف وحقوق المجاورة في الكتب، النحت، التمثيل، الموسيقا، برامج الحاسوب.

العلامات التجارية:

"كلّ ما يأخذ شكلاً مميزاً من أسماء أو كلمات إمضاءات أو حروف أو أرقام أو رموز أو عناوين أو دمغات أو أختام أو صور أو نقوش أو إعلانات أو عبوات أو أية علامة أخرى أو أي مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم إما في تمييز بضائع أو منتجات أو خدمات وتنقسم العلامات التجارية إلى علامة تجارية وعلامة خدمة .ومدة الحماية القانونية بعد التسجيل هي عشر سنوات تجدد إلى فترة مماثلة.

الهدف من حماية حقوق الملكية الفكرية:

1. التشجيع على الابتكار في جميع المجالات التكنولوجية والثقافية وبالتالي يتوجب على الدول أن تحمي المبتكر والمؤلف خوفاً من هجرة هذا المبتكر وخسارة هذه الابتكارات والإبداعات.
2. التشجيع على الاستثمار بشكل يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل صناعات جديدة.
3. تشجيع المنافسة المشروعة والقضاء على المنافسة غير المشروعة .
4. محاربة التزوير والتقليد وحماية المستهلك من الغش.
5. المحافظة على الصحة والسلامة العامة.

تعتبر الجمارك خط الدفاع الأول في حماية حقوق الملكية الفكرية بتواجدها المهم في المنافذ البرية والبحرية والجوية ودورها الرقابي في عمليات الاستيراد والتصدير

أهمية دور الجمارك في حماية حقوق الملكية الفكرية:

1) ينشأ دور الجمارك في حماية حقوق الملكية الفكرية من التواجد المهم لها في المنافذ البريّة والبحرية والجوّية وتعاملها مع النشاط التجاري من خلال عمليات استيراد وتصدير البضائع، والتي من الممكن أن تكون مزورة أو مقلدة وفي الغالب تكون بكميات تجارية كبيرة.

2) تعتبر خط الدفاع الأول في حماية حقوق الملكية الفكرية باتخاذها التدابير الحدودية اللازمة، وهذا ما يتفق مع اتفاقية (تربس) أحد ملاحق اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

3) تقوم الجمارك بتنفيذ العديد من القوانين والتشريعات المرتبطة بالعمليات التجارية وعلى وجه الخصوص الاستيراد، كما يصعب على ضباط الجمارك كشف الانتهاك لحقوق الملكية الفكرية إذا كان ذلك متعلقاً ببراءة اختراع أو نماذج صناعية إلا إذا تم تزويده بمعلومات وافية من الجهات المختصة (وزارة الاقتصاد والتجارة) عن ذاك المنتج المحتوي على هذا الانتهاك.

جمارك الإمارات تضبط 168.3 ألف قطعة مقلدة

في إطار جهودها لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، أسفرت جهود الهيئة الاتحادية للجمارك ودوائر الجمارك المحلية في دولة الإمارات عن إنجاز 67 ضبطية لبضائع مقلدة تنتهك حقوق الملكية الفكرية لأصحاب العلامات الأصلية خلال عام 2019، و ذلك مقارنة بـ 63 ضبطية في عام 2018، وفقاً لتقرير حقوق الملكية الفكرية لعام 2019 الذي أصدرته الهيئة مؤخراً.

ووفقاً لتقرير الهيئة، بلغت كمية البضائع التي تم ضبطها في مجال الملكية الفكرية لعام 2019 حوالي 168 ألفاً و251 قطعة، مقارنة بـ 169 ألفاً و587 قطعة في عام 2018. ويرجع الانخفاض المحدود في عدد القطع المضبوطة إلى زيادة الشحنات الصغيرة المضبوطة بالبريد العادي وشحنات البريد السريع، في ظل النمو المتزايد في حركة التجارة الإلكترونية.

وأكد معالي علي سعيد مطر النيادي، مفوض الجمارك رئيس الهيئة الاتحادية للجمارك، حرص دولة الإمارات على حماية حقوق الملكية الفكرية ومواجهة أية بضائع مقلدة تنتهك حقوق أصحاب العلامات الأصلية من الشركات الوطنية والأجنبية، مؤكداً التزام الإمارات الكامل بالاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية المعمول بها في مجال حقوق الملكية الفكرية.

ومن منطلق الشفافية ونشر الجهود الجمركية في الدولة، قامت الهيئة الاتحادية للجمارك بوضع خطة لنشر الاحصائيات والجهود التي يعمل عليها قطاع الجمارك في دولة الإمارات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل سنوي في موقع الهيئة، حيث نشر أول تقرير حول ضبطيات الملكية الفكرية على مستوى الدولة لعام 2019 في موقع الهيئة / www.fca.gov.ae/ خلال الفترة الماضية.

وتناول تقرير الهيئة تصنيف الضبطيات من حيث نوعية المنتج، مشيراً إلى أن 37.31% من الضبطيات تندرج ضمن فئة بضائع أخرى /متنوعة/، بينما بلغت حصة حقائب اليد حوالي 29.85% من إجمالي الضبطيات خلال العام، تليها الهواتف المتحركة ولوازمها بنسبة 11.94%، ثم الملابس بنسبة 7.46%، والعطور والأحذية بنسبة 4.48% لكل منها، وأخيراً كل من الإكسسوارات، والعدسات والنظارات، والساعات والمجوهرات بنسبة 1.49% لكل منها.

وصنف تقرير الهيئة حول حقوق الملكية الفكرية لعام 2019 الضبطيات من حيث وسيلة النقل، مشيراً إلى أن نسبة ضبطيات البضائع المقلدة التي يتم نقلها بواسطة النقل الجوي من إجمالي الضبطيات خلال العام بلغت 33%، تليها ضبطيات البريد والبريد السريع بنسبة 31%، والنقل البحري 19%، وأخيراً النقل البري 16%.

168.251
عدد القطع المقلدة التي تم ضبطها في العام 2019

% 29.85
نسبة الضبطيات من حقائب اليد

% 11.94
نسبة الضبطيات من الهواتف المتحركة ولوازمها.

مطار رأس الخيمة .. يعزز حضور الإمارة كوجهة جاذبة للسياحة والتجارة

يشكل مطار رأس الخيمة البوابة الجوية للإمارة على العالم، ونظرًا لموقعه الفريد والاستراتيجي بين الشرق والغرب، وجد المسافرون من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وشبه القارة الهندية والشرق الأقصى مطار رأس الخيمة الدولي نقطة اتصال إضافة إلى وجهة توقف هادئة وجذابة.

تأسس

مطار رأس الخيمة الدولي عام 1976 وبدأ في أبريل 2007 برنامج توسعة على نطاق كبير وشملت ترقية مبنى محطة الركاب والبنية التحتية للنقل العام وبناء محطة شحن جديدة مع أحدث المرافق.

يبعد المطار عن مركز المدينة حوالي ثمانية عشر كيلومتراً، ويستوعب جميع أنواع الطائرات، ويضم مدرجاً بطول 3760 متراً، ويتكون من صالة للركاب القادمين وصالة أخرى للمغادرين، كما تم تحديث منطقة متاجر التجزئة ضمن السوق الحرة في صالتي المغادرين والقادمين، للارتقاء بتجربة تسوق المسافرين من خلال احتضانها لمجموعة واسعة من أرقى العلامات التجارية العالمية المعفاة من الرسوم الجمركية، وهناك صالة الأعمال الجديدة، ويضم المطار كذلك محطة شحن، وممرات لسيارات الأجرة، ومحطة وقود، وخدمة مكافحة حريق المطار، ومرافق صيانة الطائرات، ومرافق الدعم ، ومواقف السيارات، وبرج المراقبة / المبنى الفني، المبنى الإداري / الأمن وإقامة الموظفين. ويوفر المطار صرافة العملات وأجهزة الصراف الآلي وخدمة الواي فاي المجانية ومطاعم وكافيه.

يشتمل مركز الشحن في مطار راس الخيمه في الامارات على مجموعة مميزة من الخدمات، بما في ذلك استيراد وتصدير البضائع والتخليص الجمركي ومواقف السيارات المجانية للمقطورات الكبيرة، إلى جانب مرافق التخزين البارد وغيرها من الخدمات

تتكون منطقة الشحن في المطار من مبنيين مخصصين لمرافق التخزين ومعدات الأشعة السينية ومناطق آمنة خاصة لتخزين البضائع الخطرة والأشياء الثمينة. يمكن للمنطقة التعامل مع البضائع السائبة والحيوانات الحية واللحوم الطازجة والسلع الخطرة. وكل هذا تحت نظر مسؤولو الجمارك المتواجدين على مدار الساعة، بينما يحضر موظفو وزارة الصحة للإشراف على التعامل مع الماشية وفحص واردات اللحوم الطازجة.

افتتح المطار مؤخرًا "مركز رأس الخيمة للشحن" الجديد بأحدث معدات المناولة ، والأمن الشامل للشحن الجوي، وأرصفة التحميل، ومعدات الوزن الإلكترونية المجهزة بفريق إدارة وعمليات محترف، بينما يتم التركيز حالياً على زيادة الشحن

العابر عبر شبكة التغذية البرية إلى بقية الإمارات، كما يوفر المطار عمليات مناولة البضائع والتخليص الجمركي على مدار الساعة.

ووفقاً لمركز رأس الخيمة للاحصاء فقد شهدت حركة الركاب بمطار رأس الخيمة الدولي نمواً ملحوظاً خلال الفترة 2017-2015 تمثلت في زيادة أعداد القادمين والمغادرين والعابرين (الترانزيت) بنسب 58%، 61% و38% على التوالي،

كذلك كان للطفرة السياحية الكبيرة التي تشهدها رأس الخيمة في إطار استراتيجية هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة وزيادة عدد السياح الوافدين للامارة، الأثر في تنشيط حركة المسافرين من خلال التسهيلات وتبسيط الإجراءات، كذلك جرى العمل على عقد العديد من الاتفاقيات بين هيئة تنمية السياحة وسلطات المطار وبين عدة دول أوروبية لزيادة عدد زوارها الى الإمارة عبر مطار رأس الخيمة الدولي، وتم جذب عدة شركات الطيران والسياحة وعقد الشراكات معها لتتخذ من مطار رأس الخيمة محطة لها وتشغيل مزيد من الرحلات الدولية عبره .

ولايزال المطار يعمل باستمرار على تطوير خدماته ومرافقه لتتماشى وحضور رأس الخيمة كوجهة عالمية للسياحة والمغامرات، وكمقصد متنامي لرجال الأعمال والشركات العالمية بفضل بيئة الأعمال الجاذبة والتسهيلات التي تقدمها لجذب المستثمرين الدوليين.

وتؤكد أرقام مركز رأس الخيمة للاحصاء والمطار التوسعة الكبيرة التي شهدتها حركة شحن البضائع خلال الفترة 2015-2017، والفترة التي سبقتها، خصوصاً في جانب الصادرات (التحميل) التي حققت نسبة نمو مرتفعة تجاوزه المئة لتصل الى 148% أثناء تلك الفترة بمعدل نمو سنوي 58%، الأمر الذي دفع سلطة المطار الى التحرك السريع بفتح قاعة جديدة خاصة بالتصدير نتيجة زيادة عدد رحلات الشحن التي قاربت 13 ألف رحلة عام 2017 بزيادة قدرها 27% عن عام 2015، وزيادة عدد الدول المصدر اليها ومنها الهند والأردن والعراق وليبيا وبعض الدول الأفريقية الأخرى وغيرها، إضافة الى السعودية وعمان والكويت، كذلك العمل على تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في رغبة الجهات المسؤولة دائرة الطيران المدني بالتحرك إقليمياً ودولياً من أجل توسيع حركة الشحن في المطار وبما يتناسب والطاقة الاستيعابية له.

يعمل المطار باستمرار على تطوير خدماته ومرافقه لتتماشى وحضور رأس الخيمة كوجهة عالمية للسياحة والمغامرات

تتكون منطقة الشحن في المطار من مبنيين مخصصين لمرافق التخزين ومعدات الأشعة السينية ومناطق آمنة خاصة لتخزين البضائع الخطرة والأشياء الثمينة

يضم مطار راس الخيمة مطعم ومقهى والعديد من المرافق ووسائل الراحة التي تخدم المسافرين والزوار وتضمن لهم تجربة مريحة وممتعة في ذات الوقت.

- صالة VIP تستوعب ما يصل إلى 60 شخص.
- المناطق المخصصة للتدخين.
- الغرف المخصصة للصلاة.
- المرافق والخدمات الخاصة بأصحاب الهمم.
- مركز الشرطة الذي يعمل على مدار 24 ساعة.
- المقهى و مطعم ابيلا مطار راس الخيمة.
- مواقف السيارات في مطار راس الخيمة المجانية.
- الصرافات الآلية.
- خدمات الأمتعة.
- خدمة الواي فاي التي توفر إنترنت عالي السرعة.
- الخدمات الطبية بما في ذلك سيارات الإسعاف.

المملكة العربية السعودية ..

فرص استثمارية لامحدودة

تصنف المملكة العربية السعودية كواحدة من أقوى الاقتصادات في العالم، حيث تحتل المرتبة السابعة بين مجموعة دول العشرين G20، وتأتي في المرتبة الثانية عالمياً بالاحتياطي المؤكد من النفط، والمرتبة الخامسة عالمياً كأكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي، وتشغل الترتيب الثالث بعد روسيا والولايات المتحدة من حيث الموارد الطبيعية والتي تقدر قيمتها بنحو 35 تريليون دولار أمريكي، وتبوأت المركز ال 26 في معيار التنافسية العالمي بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019م الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية

يقوم اقتصاد المملكة على النفط باعتبارها أكبر دولة مصدرة للنفط ؛ وكجزء من توجهات الحكومة سعت منذ 2016 إلى وضع استراتيجيات لتنويع مصادر الدخل غير النفطي ضمن رؤية السعودية 2030 التي تضع نصب أعينها جعل المملكة " قوة استثمارية رائدة"، وقد أدت تلك الإصلاحات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي المتوقع من 1.8٪ عام 2019 ليصل إلى 2.1٪ عام 2020. ويشكل نمو الاقتصاد السعودي في القطاعات غير النفطية واستقرار العوامل الاقتصادية، إلى جانب زيادة الإنفاق العام في البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي، ففي السنوات الأخيرة بلغ متوسط زيادة معدل النمو السنوي 4%، ووصل إجمالي الناتج المحلي إلى 782 مليار دولار، وازدادت التسهيلات المقدمة للراغبين في الاستثمار مما جعل السعودية واحدة من أكثر الدول العربية نمواً في قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي بنسبة 126%، وقد ارتفع الرصيد الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 230.79 مليار دولار.

وبحسب تقرير الهيئة العامة للاستثمار، شهد عام 2019 زيادة مضطردة في فرص الاستثمار الأجنبي، في قطاعات التعليم والبناء وتجارة التجزئة والجملة، والنقل والتخزين والتصنيع والاتصالات والمعلومات، إلى جانب الرعاية الصحية والتأمين، والخدمات الفندقية والإدارة والدعم. وجاءت الصين ودول الإمارات العربية المتحدة والأردن، ومصر والولايات المتحدة والهند وبريطانيا وفرنسا ضمن أكثر الدول استثماراً في السعودية خلال الربع الأول من عام 2019.

وقد مكّن نظام الإقامة المميزة الذي تم استحداثه في مايو 2019، المستثمرين من الاستثمار وشراء الأسهم مباشرة في سوق المال السعودي، وإنشاء ومزاولة الأعمال التجارية بحسب نظام الاستثمار الأجنبي، الذي يتيح التملك الأجنبي الكامل للشركات في أغلب القطاعات. إضافة إلى تملك العقارات للأغراض السكنية والتجارية والصناعية. مع إلغاء هيئة السوق المالية السعودية الحد الأعلى لتملك المستثمرين في سوق المال مما مكّن المستثمرين من تملك حصص أكبر في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي، وبلغ إجمالي استثمارات المستثمرين الأجانب في السوق خلال النصف الأول من عام 2019، 14.4 مليار دولار أمريكي.

417

مليار درهم حجم التبادل غير النفطي بين الإمارات والسعودية

الإمارات تأتي في المرتبة الثانية عالمياً والأولى عربياً في صادرات السعودية غير النفطية مستحوذة على 13 % من صادراتها للعالم و 40% من صادراتها للدول العربية

التبادل التجاري بين الإمارات والسعودية:

تربط دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية علاقات تعاون وأخوة وشراكة استراتيجية في المجالات كافة، لاسيما على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وقد كشف تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد في دولة الامارات العربية المتحدة، أن المملكة تعد ثالث أكبر شريك تجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة على مستوى العالم، والأول عربياً، ويعد حجم التبادل التجاري بين الجانبين الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 113.2 مليار درهم.

حيث تعد المملكة أول شريك تجاري على مستوى دول العالم المعاد التصدير إليها، وأول دولة عربية، بقيمة 57.2 مليار درهم، وبنسبة 11.1% من إجمالي إعادة التصدير الإماراتية إلى دول العالم، وفي المرتبة الثامنة من حيث الدول المصدرة لدولة الإمارات، وبقيمة 25.1 مليار درهم خلال عام 2019.

وتصنف السعودية أول شريك تجاري مستورد من دولة الإمارات على مستوى العالم، وأول دولة عربية مستوردة من دولة الإمارات لكل من الذهب، وأسلاك النحاس، والمنشآت، والألبان والقشدة، بقيمة 30.9 مليار درهم، وبنسبة

12.8% من إجمالي الصادرات الإماراتية إلى دول العالم خلال عام 2019.

وقد حقق مجلس التنسيق السعودي الإماراتي نتائج ملموسة في مختلف القطاعات والأعمال، وهدف إلى تعزيز الأمن المالي بين البلدين وتوفير بيئة تقنية رقمية تنافسية وآمنة، والتركيز على التنمية البشرية. وتأتي دولة الإمارات في طليعة الدول المستثمرة في السعودية بقيمة إجمالية تزيد على 34 مليار درهم، تعكس نشاط ما يقارب 122 مشروعاً استثمارياً لما يزيد على 65 شركة ومجموعة استثمارية بارزة في دولة الإمارات، تنفذ مشروعات كبرى في السعودية، فيما بلغت قيمة استثمارات البنوك الإماراتية في السعودية 53.5 مليار درهم في النصف الأول من عام 2019. ووفقاً للتقرير، يتجاوز رصيد الاستثمارات السعودية المباشرة في دولة الإمارات حاجز 16 مليار درهم، كما يوجد 4459 علامة تجارية سعودية مسجلة في دولة الإمارات، و70 وكالة تجارية و16 شركة مسجلة تعمل في قطاعات استثمارية من بينها: التعدين، واستغلال المحاجر، وتجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة المالية، وأنشطة التأمين، وفي مجال صحة الإنسان، والعمل الاجتماعي والتعليم، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة العقارية، والصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والزراعة، وصيد الأسماك، والنقل والتخزين وأنشطة الخدمات الإدارية، وخدمات الدعم، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هناك أكثر من 20 نشاطاً اقتصادياً وتجارياً على قائمة الاستثمارات المتبادلة بين البلدين من بينها: الصناعات التحويلية والطاقة والخدمات اللوجستية والنقل الجوي والأنشطة المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها

طفرة سياحية لافتة

شهد يوم 27 سبتمبر عام 2019م، تحولاً بارزاً في قطاع السياحة السعودية، وذلك مع استحداث تأشيرة سياحية للمرة الأولى في تاريخها، تتيح لجميع مواطني دول العالم القدوم إليها على مدار العام وفق تنظيمات محددة لهذه التأشيرة، والتي تصل صلاحيتها لعام كامل، وتعول المملكة على زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج الوطني حيث تم استقطاب استثمارات تقدر بـ115 مليار ريال حتى وقت إطلاق التأشيرة السياحية، ويتوقع في عام 2030 استقبال 100 مليون زيارة سنوياً لتكون المملكة وفق "رؤية 2030" ضمن أكثر خمس دول استقبالاً للسياح، حيث تعمل حالياً على زيادة القدرة الاستيعابية لمطاراتها إلى 150 مليون راكب سنوياً، كما تعمل على تطوير وجهات سياحية جديدة مثل مدينة المستقبل "نيوم"، ومدينة القدية الثقافية قرب الرياض، إضافة لعدد من المشاريع السياحية والترفيهية في محيط البحر الأحمر. ويتوقع أن تشهد أعداد الغرف الفندقية زيادة قدرها 500 ألف غرفة إضافية.

لايوجد بلد يوفر خيارات سياحية متنوعة كما في السعودية

عندما تختار السياحة في المملكة فانك حتماً ستنعم بخيارات لامحدودة تضعها من المتعة والرفاهية وستختبر تجربة سياحية خارجة عن المألوف في بلد يضع بين يدك إرثاً تاريخياً وتراثياً ضخماً يمكنك الاطلاع على جزء واسع منه في المتاحف التي تحتوي على قطع أثرية ومقتنيات تغطي مختلف العصور التاريخية التي مرت على المملكة، إلى جانب أكثر من 10 آلاف موقع تراثي وثقافي في البلاد. هذا إضافة للتنوع الثقافي والطبيعي الممتد على مساحة جغرافية واسعة تضم الشواطئ المميزة على ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي، والسلاسل الجبلية الشاهقة والسهول الغنية والمساحات الصحراوية الساحرة، وحتماً ستقدم لك مياه المملكة الدافئة وساعات النهار الطويلة فرصة استثنائية لقضاء لحظات غنية بالمتعة والاثارة .

سياحة التسوق تحتل 75% من الإنفاق الإجمالي على الأنشطة الترفيهية

وإن كنت من عشاق التسوق واقتناء أهم العلامات التجارية العالمية على اختلافها، فحتماً ستجد متعتك في زيارة مراكز التسوق الضخمة المنتشرة في أنحاء المملكة، وتشير الإحصائيات إلى أن سياحة التسوق

تستحوذ على ما نسبته 75% من الإنفاق الإجمالي على الأنشطة الترفيهية هناك. هذا وتتعدد الخيارات في مجال التسوق حيث توجد الأسواق الشعبية والبقالات التقليدية والمتاجر الكبرى ومراكز التسوق التجارية الحديثة، وتتوافر فيها العديد من المنتجات والماركات التجارية العالمية. في الأسواق الشعبية تتوفر العديد من الأشياء كمنتجات الحرف اليدوية والأثاث والسجاد والعطور والبخور والذهب والمجوهرات إضافة إلى التحف والمشغولات الفنية والملابس وغيرها، وعادة ما تكون الأسواق الشعبية في جميع المدن وكذلك القرى الكبرى. كما أن معظم المدن الرئيسية تتميز بوجود مراكز تجارية حديثة .

الأبواب مشرعة أمام سياحة الأعمال

بفضل التطورات الضخمة التي تشهدها المملكة تماشياً مع "رؤية 2030"، وبفضل المشاريع الاستثمارية الضخمة وفتح الأبواب مشرعة أمام الاستثمارات الاجنبية والعالمية، بات هناك نمواً ملحوظاً ومتصاعداً في مجال سياحة الأعمال، وكل ذلك مشفوعاً بالنهضة الاقتصادية والعمرانية وما توفره من خدمات وبنية تحتية متطورة. وتمثل سياحة الأعمال رافداً مهماً في السوق السياحي بالدولة، حيث يبلغ إنفاق سياح الأعمال نحو 21 % من إجمالي السياحة في المملكة. هناك أكثر من 100 ألف فعالية أعمال تقام سنوياً، يحضرها أكثر من 3.9 مليون سائح بمعدلات إنفاق تتجاوز 4.2 مليار ريال، كما توجد أكثر من 600 صالة معارض ومؤتمرات واجتماعات، ويتوقع أن يصل في سنة 2024 إلى 30 ملياراً.

بات هناك نمواً ملحوظاً متصاعداً في مجال سياحة الأعمال بفضل "رؤية 2030" والنهضة الاقتصادية والعمرانية والبنى التحيتية حيث بلغ إنفاق سياح الأعمال نحو 21 % من إجمالي السياحة في المملكة

463.3 مليون درهم

قيمة الرسوم الجمركية المحولة بين دول التعاون في النصف الأول من 2020

بلغ إجمالي قيمة الرسوم الجمركية المحولة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال النصف الأول من العام الجاري ما يعادل 463.3 مليون درهم، عبر تنفيذ 77 ألف و903 معاملة (رقم استحقاق) في إطار نظام التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية بين دول المجلس.

وأشارت بيانات الهيئة الاتحادية للجمارك إلى أن قيمة الرسوم الجمركية التي تم تحويلها من قبل دولة الإمارات لدول الخليج العربية عن السلع والبضائع التي دخلت إلى تلك الدول عبر المنافذ الجمركية للدولة (منافذ الدخول الأولى) بلغت ما يعادل 415.8 مليون درهم تمثل نسبة 89.7% من إجمالي المبالغ المحولة خلال النصف الأول من العام، عبر تنفيذ 66.7 ألف معاملة.

بينما بلغت قيمة الرسوم الجمركية المحولة من دول مجلس التعاون لدوائر الجمارك المحلية في الدولة 47.5 مليون درهم كرسوم جمركية عن سلع وبضائع دخلت إلى الدولة عبر المنافذ الخليجية، وذلك من خلال تنفيذ 11.2 ألف معاملة، وهي تمثل نسبة 10.3% من إجمالي المبالغ المحولة عبر النظام خلال النصف الأول من 2020.

ووفقاً لبيانات الهيئة الاتحادية للجمارك، فقد استحوذت المملكة العربية السعودية على الحصة الأكبر من إجمالي الرسوم الجمركية التي حولتها دولة الإمارات لدول مجلس التعاون خلال الفترة المذكورة، وبلغت حصتها من إجمالي الرسوم المحولة 216.4 مليون درهم تعادل نسبة 46.7%، مما يعكس عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين ومكانة الإمارات كبوابة تجارية للمملكة، تلتها سلطنة عمان بحصة تقدر بـ 112.5 مليون درهم تعادل نسبة 24.3%، في حين جاءت دولة الكويت في المركز الثالث بحصة بلغت 44.7 مليون درهم تمثل نسبة 9.7%، وبلغت حصة مملكة البحرين من إجمالي التحويلات 40 مليون درهم بنسبة 8.6%.

وأكد معالي علي سعيد النيادي مفوض الجمارك رئيس الهيئة أن ارتفاع حجم الرسوم الجمركية التي حولتها دولة الإمارات إلى دول مجلس التعاون خلال النصف الأول من العام الجاري عبر نظام التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية يعكس الدور الاستراتيجي لدولة الإمارات في تطبيق النظام، كما يؤكد مكانة الدولة ببوابة دخول أولى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال التجارة، إضافة إلى كونها مركزاً تجارياً إقليمياً لمنطقة الشرق الأوسط والمناطق المجاورة.

وتم تطبيق نظام التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية بين دول مجلس التعاون في أكتوبر 2015 بناءً على مبادرة إماراتية تم طرحها في إطار الاتحاد الجمركي الخليجي بهدف تطوير نظام المقاصة الجمركية بين دول المجلس.

وأضاف معاليه أن نظام التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية يساهم في تعزيز التعاون الجمركي الخليجي من خلال اختصار زمن تحويل الرسوم الجمركية من مدة تصل إلى 12 شهراً في ظل نظام المقاصة اليدوية السابق إلى 30 يوماً فقط في ظل النظام الإلكتروني للتحويل المباشر، حيث يتضمن النظام آلية متطورة لانتقال بيانات السلع والبضائع الواردة عبر المنافذ الجمركية البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال نظام إلكتروني يربط نظام الهيئة الاتحادية للجمارك وأنظمة دوائر الجمارك المحلية في الدولة مع مركز المعلومات بالأمانة العامة لدول المجلس ودوائر الجمارك الخليجية.

كانت الهيئة الاتحادية للجمارك قد فازت بجائزة أفكار الإمارات 2017 في فئة الإبداع في مجال الحكومة الذكية عن فكرة نظام التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

الاتحادية للجمارك تجري تقييماً لجهاز فحص المركبات في جمرك الدارة الحدودي

في إطار التعاون المستمر بين دائرة جمارك رأس الخيمة والهيئة الاتحادية للجمارك في مختلف مجالات العمل الجمركي لاسيما المتعلق منها بأجهزة التفتيش الجمركي، أنجزت الهيئة خلال الفترة الماضية، اختبار القبول والتقييم الفني لجهاز فحص المركبات الخفيفة والثقيلة الجديد في جمرك الدارة الحدودي. وذلك بهدف إضافته إلى قائمة أجهزة التفتيش المُعتمدة لدى الهيئة الاتحادية للجمارك والتحقق من معاملات السلامة والأمان أثناء استخدام الجهاز في فحص المركبات الثقيلة والخفيفة بما يحقق سلامة وأمن المسافرين والجمهور.

حيث استعرض فريق التقييم الفني التابع للهيئة الاتحادية للجمارك في اليوم الأول من زيارة التقييم الفنيّ المواصفات الفنية للجهاز الجديد الذي تنتجه شركة (باور سكان) الصينية والذي يعد الأول من نوعه في الدولة ومنطقة الشرق الأوسط.

وخلال اليوم الثاني من الزيارة قام فريق الهيئة بالاختبارات العملية والميدانية على الجهاز وقد شمل التقييم اختبارات قدرة الأشعة على الاختراق والتمييز بين المواد واختبارات التسرب الإشعاعي في محيط الجهاز، واختتم الفريق زيارته إلى جمرك الدارة الحدودي باجتماع مع جمارك رأس الخيمة والشركة المصنعة للجهاز، حيث أوضح الفريق أنّ النتائج المبدئية للتقييم تشير إلى أنّ الجهاز مطابق للمواصفات العالمية ومواصفات الهيئة الاتحادية للجمارك.

وقد أكد سعادة الدكتور محمد عبد الله المحرزي مدير عام دائرة جمارك رأس الخيمة أنّه بفضل رعاية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة وسمو الشيخ محمد بن سعود القاسمي وليّ عهد رأس الخيمة ومتابعة الشيخ أحمد بن صقر القاسمي رئيس دائرة الجمارك، فإنّ الدائرة تواصل البحث والتحديث في أجهزتها الجمركية المُستخدمة في التفتيش الجمركي وتوريدها إلى المراكز الجمركية التابعة لها تعزيزاً لأمن وسلامة إمارة رأس الخيمة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وأضاف سعادته أنّ هذا النوع من نظم الفحص يستند إلى مبدأ تصميم وحدات فحص يسهل دمجها مع الأجهزة الأخرى في المنافذ الجمركية كأجهزة مُراقبة الإشعاع وأجهزة قارئ لوحات أرقام السيارات وأرقام الحاويات وكاميرات المراقبة.

يستند نظم الفحص الجديد إلى مبدأ تصميم وحدات فحص يسهل دمجها مع الأجهزة الأخرى في المنافذ الجمركية كأجهزة مُراقبة الإشعاع وأجهزة قارئ لوحات أرقام السيارات وأرقام الحاويات وكاميرات المراقبة

جمارك رأس الخيمة تنفذ عملية وهمية بمنفذ الدارة الحدودي

نفذت جمارك رأس الخيمة بالتعاون مع الجهات التنفيذية في منفذ الدارة الحدودي بين الإمارات وسلطنة عمان الشقيقة، عملية وهمية استهدفت رفع الحالة الأمنية في المنفذ وزيادة معدّل الاستهداف والتفتيش للسيارات والمسافرين عند دخولهم الدولة.

وجاءت العملية للوقوف على المستوى الذي وصل إليه المفتشون في جمارك رأس الخيمة وتحديداً في منفذ الدارة الحدودي، والتحقق من جاهزية وكفاءة أجهزة التفتيش الموجودة في الجمرك للتعامل مع التهديدات والمخاطر الأمنية والجمركية المحتملة. وشارك في العملية العديد من الجهات التنفيذية في المنفذ، وفي مقدمتها الهيئة العامة لأمن الموانئ والمنافذ والمناطق الحرة وشرطة رأس الخيمة ممثلة في شرطة منفذ الدارة الحدودي.

بدأت العملية بتلقي جمرك الدارة الحدودي إفادة من غرفة العمليات والتنسيق في المركز الرئيسي لدائرة جمارك رأس الخيمة بوجود متطلب عاجل لرفع الحالة الأمنية في المنفذ وتشديد إجراءات المعاينة والتفتيش على السيارات والبضائع والمسافرين القادمين من خارج الدولة عبر المنفذ، واستمرت العملية 4 ساعات تضافرت خلالها جهود الجهات التنفيذية المعنية لإنجاحها وقياس كفاءة العمليات في المنفذ أثناء وبعد العملية.

وأعرب الدكتور محمد عبد الله المحرزي، المدير العام لدائرة جمارك رأس الخيمة، عن سعادته بما تحقق خلال العملية الوهمية وسرعة استجابة جمرك الدارة، وقيام الجميع بالأدوار المكلفين بها، كما أثنى على دور الشركاء الاستراتيجيين للدائرة في المنفذ، وعلى الدعم الذي قدمته خلال العملية. وأكد أنّ العملية كانت ناجحة بكل المقاييس.

"الاتحادية للجمارك" تقرر تشكيل المجلس الاستشاري مع القطاع الخاص

أصدر معالي علي سعيد مطر النيادي، مفوض الجمارك رئيس الهيئة الاتحادية للجمارك، قراراً بتشكيل المجلس الاستشاري الجمركي مع القطاع الخاص بهدف تعزيز الشراكة والتعاون بين الهيئة الاتحادية للجمارك والقطاع الخاص في الدولة لمناقشة المواضيع الجمركية والمشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تطوير العمل الجمركي والارتقاء بمستوى تنافسيته عالمياً.

وقال معاليه، إن القطاع الخاص شريك استراتيجي في مسيرة التطوير الجمركي والتنمية المستدامة التي تتبناها دولة الإمارات، كما أنه شريك فاعل في تنفيذ مبادئ ومستهدفات رؤية الإمارات 2020، وتعول عليه القيادة الحكيمة لدولة الإمارات في القيام بدور رئيسي في تحقيق مشاريع ومبادرات خطة الاستعداد للخمسين ومئوية الإمارات 2071.

وطبقاً للقرار، يترأس المجلس السيد/ سعود سالم العقروبي مدير إدارة العلاقات الدولية بالهيئة، كما يتولى ممثل عن القطاع الخاص، منتخب من قبل أعضاء المجلس، منصب نائب رئيس المجلس، ويضم المجلس في عضويته 20 شخصاً من منتسبي القطاع الخاص كحد أعلى، يتم اختيارهم عن طريق الترشيح وفقاً للشروط والضوابط التي حددها القرار، بالإضافة إلى كل من مديري إدارات السياسات والشؤون الجمركية، والشؤون القانونية، والعمليات والسيطرة الجمركية، والتطوير الجمركي، والرقابة والتفتيش الجمركي بالهيئة.

أهداف المجلس

وحدد القرار أهداف المجلس ومهامه الأساسية في إشراك القطاع الخاص في رسم السياسات الجمركية بالدولة، ومعرفة توجهات التجارة الدولية ومواكبة التغيرات التي تطرأ عليها للاستفادة منها عند صياغة الاستراتيجيات الجمركية، ودعم تنافسية الدولة، فضلاً عن الاستماع إلى ملاحظات ومرئيات القطاع الخاص بشأن الأعمال والممارسات والمبادرات والبرامج والمشاريع الجمركية، ومعرفة التحديات والعقبات الجمركية التي تواجه القطاع الخاص، وتبادل الأفكار والاقتراحات والخبرات التي تساهم في تطوير العمل الجمركي في الدولة

اختيار المرشحين

وحول آلية اختيار المرشحين من القطاع الخاص، نص القرار على أن تقوم الهيئة بفتح باب الترشيح أمام الأعضاء الراغبين من القطاع الخاص في الترشح، وفقاً للإجراءات والمدة الزمنية التي تحددها الهيئة مع الأخذ بعين الاعتبار أسبقية الترشح، حيث سيتم اختيار الأعضاء من القطاعات المختلفة أو المجموعات التي تمثلهم، على أن يكون لهم تعامل مباشر مع الجمارك في الدولة.

وأعلنت الهيئة عن فتح باب الترشيح ابتداءً من اليوم ولمدة 3 أسابيع أمام ممثلي القطاع الخاص الراغبين في المشاركة في المجلس لترشيح أنفسهم وتعبئة استمارة الترشيح عبر الموقع الإلكتروني الخارجي للهيئة، ويمكن للراغبين في الترشح الاطلاع على المزيد من التفاصيل والشروط والأحكام عبر موقع الهيئة الخارجي www.fca.gov.ae.

ووفقاً للقرار، تستمر عضوية منتسبي القطاع الخاص في المجلس لمدة سنتين، ويمكن تجديدها لمدة مماثلة. كما يتم انتخاب نائب رئيس المجلس من قبل أعضاء المجلس من القطاع الخاص لمدة سنة، ويمكن إعادة انتخابه لفترة مماثلة.

دائرة الطيران المدني

أكدت دائرة الطيران المدني في رأس الخيمة السماح بدخول المقيمين عبر مطار رأس الخيمة الدولي اعتباراً من تاريخ 15 أكتوبر 2020 دون الحاجة للحصول على الموافقات المسبقة، وذلك وفق الإجراءات المعتمدة في الدولة المتضمنة إجراء فحص مسبق قبل القدوم إلى الدولة بما لا يتجاوز 96 ساعة من تاريخ السفر على أن تكون نتائج الفحص سلبية.

والسماح بدخول السياح من جميع الدول عبر مطار رأس الخيمة الدولي بشرط استيفاء شروط الدخول التالية، ومنها حجز تذاكر السفر وضرورة الحصول على تأمين صحي للسائح قبل قدومه إلى البلاد، كما يجب على السائح الحصول على نتيجة الفحص المختبري/PCR/ قبل أربعة أيام من وقت السفر من بلد المغادرة وإظهار ما يثبت ذلك عند دخوله عبر مطار الإمارة مع إجراء نفس الفحص مرة أخرى عند الوصول للقادمين، وكذلك يجب التوقيع على التعهد وتعبئة نموذج الإفصاح الصحي للقادمين من جميع الوجهات وتسليمه إلى الجهات المختصة في المنفذ، وضرورة تحميل تطبيق الحصن وتسجيل بياناتهم فيه لتسهيل إمكانية التواصل مع الجهات الصحية، وسوف يكون العزل الصحي بشأن الحالات الإيجابية حسب الإجراءات المعتمدة بالدولة.